الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم:العلوم السياسية

رقم.....

ميدان :الحقوق و العلوم السياسية

تخصص :ادارة محلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: طلحي فارس

تحت عنوان:

المقاربة التشاركية لتعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر

لجنة المناقشة:

.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
زريق نفيسة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
.....	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020 / 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

ه ـــ ن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالي: « قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (25) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (26) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي (27) يَفْقَهُوا قَوْلِي(28)». سورة طه

وقال أيضا: «... وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ(19)» سورة النمل

وقال تعالى أيضا: «فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ».

الآية 151 سورة البقرة

غاية الإمتنان والشكر لله على أن علمنا ما لم نكن نعلم وكان فضله علينا عظيما فلك الحمد

والشكر ربنا حتى ترضى ولك الحمد والشكر بعد الرضا ولك الحمد والشكر إذا رضيت.

ثم الشكر الجزيل للدكتورة على قبولها بالإشراف على هذا العمل، كما أشكرها على المعاملة الراقية طيلة مشوار الدراسة وكذا النصائح والتوجيهات القيمة.

كما أود شكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة مسيلة وكل الطاقم الإداري وعلى رأسهم رئيس القسم الأستاذ خوني يوسف.

وأخيرا شكر خاص للقائمين على الرقمنة في الجامعة ، وخاصة القائمين على موقع المستودع الرقمي لمذكرات الجامعة، حيث استفدنا منه كثيرا في بحثنا، فالله الحمد والشكر

فارس

الإهداء

أهدي هذا العمل المبارك

للوالدين العزيزين أطال في عمرهما في مرضاته

وإلى العائلة الكريمة والأهل والأصدقاء

وزملائي في الدفعة جميعا.

فارس

قائمة الفهارس

المحتويات

شكر وعرفـان.....
الإهداء .....
فهرس الأشكال: .....
مقدمة: 1
الفصل الأول: الإطار النظري للديمقراطية التشاركية والحكم الراشد والشراكة المجتمعية
المبحث الأول : الإطار النظري للديمقراطية التشاركية..... 9
المطلب الأول: ماهية الديمقراطية لتشاركية 9
الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية : 9
الفرع الثاني: تمييز الديمقراطية التشاركية عن بعض المصطلحات المشابهة :.....10
المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالنظم المشابهة 13
الفرع الأول: علاقة الديمقراطية التشاركية بالحكم الراشد:.....13
الفرع الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية باللامركزية : 14
المبحث الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها وآليات إرساءها 16
المطلب الأول: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية.....16
الفرع الأول: خصائص الديمقراطية التشاركية : 16
الفرع الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية : 16
الفرع الثاني: أهمية الديمقراطية التشاركية 17
المطلب الثاني: آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي: 18
الفرع الأول: الاستفتاء الشعبي المحلي :.....18
الفرع الثاني: المبادرة الشعبية :.....19
الفرع الثالث: تقديم العرائـض :.....19
الفرع الرابع: الميزانية التشاركية :.....19
المبحث الثاني : الاطار النظري للحكم الراشد والحوكمة 21
المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد والحوكمة: 21
الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد والحوكمة :.....23
المطلب الثاني: فواعل الحوكمة الرشيدة :.....24

الفرع الأول: الفواعل الرسمية للحوكمة الرشيدة: 25
الفرع الثاني : الفواعل غير الرسمية للحوكمة الرشيدة 27
المبحث الرابع : الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية والشراكة المجتمعية 33
المطلب الأول: الحوكمة المحلية : المفهوم ، المعايير، الخصائص 33
الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المحلية.....33
الفرع الثاني: خصائص الحوكمة المحلية.....36
الفرع الثالث: فواعل الحوكمة المحلية 39
المطلب الثاني: الشراكة المجتمعية : الماهية، الأركان، المستويات.....40
الفرع الأول: ماهية الشراكة.....41
الفرع الثاني: ماهية الشراكة المجتمعية.....42
الفرع الثالث: أركان الشراكة المجتمعية.....43
الفرع الرابع : أشكال ومستويات المشاركة المجتمعية 45
خلاصة الفصل الأول:.....50
الفصل الثاني: الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر، قراءة الواقع، الأدوار، التحديات وسبل التفعيل
المبحث الأول : دواعي التحول نحو التدبير التشاركي والحوكمة المحلية 52
المطلب الأول : مبررات إدماج الحوكمة المحلية التشاركية على مستوى العمل المحلي ..52
الفرع الأول : على المستوى الفكري.....52
الفرع الثاني : على المستوى الميداني الواقعي 53
المطلب الثاني : دواعي الاهتمام بالحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر :.....53
الفرع الأول : الأسباب السياسية 53
الفرع الثاني : الأسباب الاقتصادية 54
الفرع الثالث : الأسباب الاجتماعية : 54
الفرع الرابع : الأسباب الدولية : 55
المبحث الثاني : دور التدبير التشاركي وإسهامات الفواعل المجتمعية في تعزيز وتفعيل الحوكمة المحلية 56
المطلب الأول : دور التدبير التشاركي في تعزيز وتفعيل معايير الحوكمة المحلية 56

الفرع الأول : أهداف التدبير التشاركي على المستوى المحلي 56
الفرع الثاني : أهمية التدبير التشاركي بالنسبة للمرأة 58
المطلب الثاني: اسهامات الفواعل المجتمعية في تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية 59
الفرع الأول : مشاركة المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية : 59
الفرع الثاني: مشاركة القطاع الخاص في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية 61
الفرع الثالث: مشاركة القطاع العام في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية 62
المبحث الثاني: واقع الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر 64
المطلب الأول: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر 64
الفرع الثاني: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية المحلية ابتداء من سنة 2011: 65
المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في قانون البلدية 11-10:.....68
الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون البلدية 11-10 68
الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون البلدية 11-10:.....69
المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في قانون الولاية 12-07:.....70
الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون الولاية 12-07: 70
الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون الولاية 12-07:.....71
المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في دستور 2016 و2020: 73
المطلب الرابع: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في النصوص التنظيمية 74
المبحث الرابع: العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر: 76
المطلب الأول: العراقيل السياسية والإدارية والقانونية: 76
الفرع الأول: عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية:.....76
الفرع الثاني: إشكالية العمل الجمعوي والنظام السياسي 77
الفرع الثالث: التضخم الكمي والنقص النوعي في الموظفين: 80
الفرع الرابع: ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن.....82
المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والاجتماعية :.....83
الفرع الأول: قيمة الضريبة الموحدة وسوء توزيعها.....83
الفرع الثاني: الضغط الديمغرافي وعجز التنمية البشرية:.....84
الفرع الثالث: الفساد المالي والمنظومة البنكية الهشة 84

الفرع الرابع: الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي.....85
المبحث الخامس: سبل تعزيز وتفعيل الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر.....88
المطلب الأول: التدابير المطلوبة من الحكومة والمجتمع المدني لتفعيل مفاهيم التشاركية.88
الفرع الأول: التدابير المطلوبة من الحكومة.....88
الفرع الثاني: التدابير المطلوبة من المجتمع المدني.....89
المطلب الثاني: التعاون بين الحكومة والتنظيمات المدنية كسبيل لتفعيل الحوكمة المحلية التشاركية:.....89
المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية الضرورية لتعزيز وتفعيل الحكومة المحلية 91
الفرع الأول: تشجيع العمل المنتج والاستثمار وتحقيق الاستقرار 91
الفرع الثاني: تفعيل دور القطاع العام والقطاع الخاص.....91
المطلب الثاني: الديمقراطية الالكترونية كمقاربة جديدة لتفعيل الديمقراطية التشاركية وعصرنة الجماعات المحلية: 92
الفرع الأول: تعريف الديمقراطية الالكترونية.....92
الفرع الثاني: واقع وآفاق الديمقراطية الإلكترونية 93
الفرع الثالث: أهمية الديمقراطية الالكترونية في تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية.....95
خلاصة الفصل الثاني: 96
خاتمة 98
قائمة المصادر والمراجع 102

فهرس الجداول:

الجدول رقم (01): تصنيفات معايير الحوكمة المحلية.....36
الجدول رقم (02): يوضح خصائص الحوكمة المحلية وفق المؤسسات الدولية 39
الجدول رقم (03): يوضح مستويات المشاركة المجتمعية في الشأن المحلي.....47

فهرس الأشكال:

الشكل رقم (01): شكل يوضح فواعل الحوكمة. 32
الشكل رقم (02): الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية.....40
الشكل رقم (03): يوضح مميزات التدبير التشاركي 48
الشكل رقم (04): يوضح الشراكة بين القطاعات الثلاث في الحوكمة المحلية 57

مقدمة

مقدمة:

تعتبـر الديمقراطيـة التشـاركية مـن أهـم المنـاهج التـي أضـحت تنتهجهـا الـدول الحديثـة لتجسـيد أسـس الديمقراطيـة فـي صـورتها العامـة، خاصـة وأنهـا فكـرة قديمـة تعـود لـزمن غـابر وأساسـها أن يشـارك المـواطن السـلطة فـي اتخـاذ القـرارات التـي تعنيـه، وقـد ظهـرت فـي شـكلها الحـالي بدايـة فـي المجـالين الاقتصـادي والصـناعي وذلـك فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، حـين قـررت بعـض الشـركات الكبـرى الاسـتعانة بـآراء عمالهـا ووجهـة نظـرهم فيمـا يخـص عمليـة الإنتـاج وعمليـة سـير أشـغال الشـركة بشـكل عـام فكانـت التجربـة مفيـدة وجيـدة انتقلـت بعـد ذلـك الحكومـات الرسـمية إلـى تطبيقهـا علـى المسـتوى المحلـي مـن خـلال إشـراك المـواطنين فـي القضـايا العامـة والتحـاور بخصوصـها واتخـاذ القـرارات التـي تحـوز قناعـاتهم ورضـاهم ويحرصـون علـى متابعـة ومراقبـة تنفيـذها مـن طـرف الهيئـات الرسـمية المنتخبـة، خاصـة أن الديمقراطيـة التمثيليـة لـم تعـد تـوفر للمـواطنين المكانـة المرموقـة فـي الحيـاة السياسـية سـواء علـى المستوى البرلماني أو المحلي.

إن المقاربـة التشـاركية أضـحت إحـدى أهـم الآليـات الإصـلاحية التـي تسـعى مختلـف الأنظمـة السياسـية إلـى توظيفهـا لبلـوغ الأهـداف التـي ترمـي إليهـا مـن احتـواء للتجاذبـات التـي يفرزهـا بـروز فواعـل جديـدة نطالـب بإشـراكها فـي الحكـم وكـذا محاولـة الرفـع مـن الأداء التنمـوي بشـكل عـام عـن طريـق تعـدد الفـاعلين فـي العمليـة التنمويـة من خلال تبني الفعل التشاركي.

وتعتبـر الجزائـر مـن الـدول التـي سـعت إلـى إدمـاج وتوظيـف المقاربـة التشـاركية كآليـة إصـلاحية تمكّـن مـن بلـوغ مسـتويات عاليـة مـن الحكامـة السياسـية خاصـة فـي شـقها المحلـي « Local Gouvernance » إذ سـعت منـذ 1989 إلـى فـتح المجـال لقـوى سياسـية ليسـت تقليديـة لتقاسـم الـدور التنمـوي مـع الفواعـل التقليديـة متمثلـة فـي المؤسسـات الرسـمية للدولـة، فعلـى المسـتوى المحلـي عمـدت إلـى إدراج بعـض آليـات

الديمقراطيــة التشــاركية فــي قــوانين الجماعــات المحليــة وخاصــة قــانون البلديــة 2011، فيمــا يخصــص الاستشــارة العموميــة وكــذا الإعــلام الإداري كميكانيزمــات مهمــة تمكّــن المواطن من المشاركة في تسيير شؤون البلدية في ظل الشفافية وعدم الانتقائية.

وعلــى هــذا الأســاس نحــاول مــن خــلال هــذه الدراســة توضــيح العلاقــة بــين الديمقراطيــة التشــاركية كمقاربــة جديــدة فــي تســيير الشــأن المحلــي والحوكمــة المحليــة كمقاربــة واقعيــة لتطــوير وتعزيــز أدوار الجماعــات المحليــة فــي الجزائــر، بــالتركيز علــى اســتقراء أدوار المقاربــة التشــاركية فــي مســألة تعزيــز وتفعيــل مبــادئ الحوكمــة المحليــة الرشيدة.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة في ما يلي:

- تعتبــر مواضــيع الديمقراطيــة التشــاركية والحوكمــة المحليــة والحكــم الراشــد مــن المواضــيع المهمــة جــدا عالميــا حيــث تحظــى باهتمــام أكبــر المؤسســات العالميــة كــالأمم المتحــدة وفروعهــا المختلفــة و المنظمــات الأخــرى ذات العلاقــة بالشــأن السياسي والاقتصادي.
- يعتبــر تعزيــز مبــادئ الحوكمــة المحليــة وترســيخ الديمقراطيــة التشــاركية فــي الجزائــر مطلبــا ملحــا للنظــام السياســي ولــلإدارة المحليــة وللســكان المحليــين علــى حــد ســواء لأنه الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المنشودة على جميع الأصعدة.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف هذه الدراسة في عدة نقاط:

- ✓ إبــراز مفهــوم الديمقراطيــة التشــاركية والحوكمــة المحليــة وتبيــان العلاقــة بينهما.
- ✓ تحليــل واقــع الحوكمــة المحليــة فــي الجزائــر فــي ظــل تبنيهــا للمقاربــة التشــاركية في تسيير الشأن المحلي.

✓ توضـيح أبـرز التحـديات التـي تواجـه نجـاح المقاربـة التشـاركية فـي تعزيـز المشاركة والشفافية ومبادئ الحكم الراشد.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

أما الأسباب الموضوعية:

- أولهـا أن هـذه المواضـيع جديـدة نسـبيا وخاصـة فـي الـدول الناميـة التـي ننتمـي إليهـا وبالتالي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث ومن جميع الزوايا والمستويات.
- التعـرف علـى مسـتوى تكـريس الديمقراطيـة التشـاركية فـي الشـأن المحلـي فـي الجزائـر خاصـة بعـد دسـتور 2016 ومشـروع قـانون ترقيـة الديمقراطيـة التشـاركية في الجزائر 2017.

وأما الأسباب الذاتية:

- الميـول الشخصـية نحـو مواضـيع الحوكمـة الرشـيدة فـي شـقيها السياسـي والاقتصادي وخاصة على المستوى المحلي.
- الرغبـة فـي المسـاهمة فـي إيجـاد حلـول التسـيير المحلـي الـذي يلقـى بظلالـه علـى الواقع المعيشي والتنموي للمواطن المحلي.
- الرغبـة فـي إثـراء موضـوع التشـاركية علـى المسـتوى المحلـي باعتبـاره مـن المواضـيع الجديدة التي لم تصل بعد إلى مرحلة التطبيق الفعلي والواقعي.

حدود الدراسة:

المجال المكاني:

يخـوض هـذا البحـث فـي دراسـة "المقاربـة التشـاركية وأثرهـا فـي تعزيـز الحوكمـة المحليـة فـي الجزائـر" باعتبارهـا مـن الـدول التـي تبنـت هـذه المقاربـة فـي تسـيير الشـأن المحلي.

المجال الزماني:

مــن ســنة 2011 تــاريخ تبنــي الجزائــر للمبــادئ التشــاركية بشــكل واضــح وذلــك فــي قانون البلدية والولاية 2011 و 2012 على التوالي وإلى يومنا هذا 2021.

الإشكالية:

تعتبــر المقاربــة التشــاركية مــن أهــم الآليــات الإصــلاحية التــي تســعى مختلــف الــنظم السياســية إلــى توظيفهــا لإحتــواء التجاذبــات التــي يفرضــها بــروز فواعــل جديــدة تطالــب بــالحكم وكــذا رفــع الأداء التنمــوي بفضــل دمقرطــة عمليــة صــنع القــرار مــن خلال الفعل التشاركي.

وفــي هــذا الإطــار تعتبــر الجزائــر إحــدى الــدول التــي ســارعت إلــى تبنــي هــذه المقاربــة مــن خــلال جملــة مــن الإصــلاحات كرّســت هــذه المقاربــة علــى مســتوى الدســتور وعلــى مســتوى قــوانين الجماعــات المحليــة قانونيــا لكنهــا واقعيــا لازالــت تعــاني عــدة تحــديات ومــن هنــا كــان علينــا طــرح الإشــكالية التاليــة بصــيغة ســؤال رئيســي: **كيــف يمكن تعزيز مبادئ الحوكمة المحلية في الجزائر استنادا إلى المقاربة التشاركية؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية؟ وما هي العلاقة بينهما؟
- ما واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟ وما درجة تكريسها في القوانين والتنظيمات وفي واقع الإدارة المحلية ؟
- ما هي معيقات الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر ؟ وما السبيل إلى تفعيلها؟

الفرضيات:

يمكن تبني الفرضية الرئيسية التالية لمعالجة الإشكالية الأساسية السابقة :

اعتمــاد مقاربــة الحوكمــة المحليــة التشــاركية كآليــة متكاملــة تــدمج مبــادئ الحوكمــة مــع عنصــر المشــاركة مــن شــأنه تعزيــز الحوكمــة المحليــة فــي الجزائــر، والرفــع مــن أداء الإدارة المحلية فيها كما ونوعا .

كما تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تعمــل المقاربــة التشــاركية علــى تفعيــل آليــات الحوكمــة كالمشــاركة، الشــفافية والعدالة بصورة كبيرة.
- ❖ تجســيد الحوكمــة المحليــة يتطلــب تكــريس دولــة القــانون وتعميــق المســاءلة وتعزيز الشفافية.
- ❖ الشــراكة المجتمعيــة بــين المــواطن والمجتمــع المــدني والقطــاع الخــاص تعــزز مــن مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة.

الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تطرقت لجوانب عدة من الموضوع نذكر منها:

- كتــاب زهيــر عبــد الكــريم الكايــد، تحــت عنــوان: الحكمانيــة قضــايا وتطبيقــات، الصــادر عــن المنظمــة العربيــة، مصــر ســنة 2001: حيــث عــرض هــذا الكتــاب المشــهور بــين أوســاط البــاحثين مجموعــة مــن النمــاذج والتجــارب فــي دول عربيــة وغربيــة تمكنــت مــن تجسيد مفــاهيم الحكــم الراشــد بنســب متفاوتــة، مــع تقديمــه لجملــة من التوصيات لتحقيق الحكم الرائد في الواقع الميداني.
- رســالة ماجيســتير للطالبــة وفــاء معــاوي بعنــوان : الحكــم المحلــي الرشــيد كآليــة للتنمية المحلية في الجزائر، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009-2010

بحثــت مــن خلالهــا الطالبــة عــن العلاقــة بــين الحكــم الراشــد علــى المســتوى المحلــي والتنمية والفواعل المشاركة فيها وأبرز تحدياتها وخلصت الى :

- ✓ هشاشــة الثقافــة الديمقراطيــة وغيــاب الأنمــاط التشــاركية وغيــاب العلاقــة بــين المركز واللامركز.

- ✓ تفعيل التنمية الوطنية رهين بتحقيق التنمية المحلية

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبة في الحصول على المراجع القيمة من فضاء الإنترنت خاصة تلك التي لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدفع الإلكتروني، إضافة إلى سوء خدمات متعاملي الهاتف والإنترنت على المستوى الوطني .

مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث يهتم بجمع المعلومات الضرورية عن الظاهرة وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

منهج تحليل المضمون: يساعد منهج تحليل المضمون المقترن بالأسلوب الوصفي بالكشف عن مواضع التحليل التي تعتري القوانين والتشريعات من نصوص أخرى تنظمها، مع استنتاج واستنباط البدائل لسد الثغرات الموجودة. كما تم استخدام المقترب القانوني المؤسسي لاستعراض بعض القوانين المنظمة لعمل الجماعات المحلية وبعض أحكام الدستور.

مقتربات الدراسة:

الإقتراب التشاركي: يعرف بأنه منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي والوطني وهو عبارة عن حلقة تواصل بين الأفراد والأطراف المعنية تمكنهم من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم.

محاور الدراسة:

لمعالجـة إشـكالية البحـث اعتمـدنا تقسـيم بحثنـا إلـى فصـلين، فصـل أول تعرضـنا فيــه للإطــار المفــاهيمي للديمقراطيــة التشــاركية والحكــم الراشــد والحوكمــة المحليــة بالإضـافة إلـى مفهـوم الشـراكة المجتمعيـة، قسـمناه إلـى أربـع مباحـث تضـمن المبحـث الأول: مفهــوم الديمقراطيــة التشــاركية، أمــا الثــاني: خصــائص الديمقراطيــة التشــاركية وأهـدافها وآليـات إرسـاءها، وفـي المبحـث الثالـث تطرقنـا إلـى الإطـار النظـري للحكـم الراشــد والحوكمــة وأمــا المبحــث الرابــع فاستعرضــنا فيــه مفــاهيم الحوكمــة المحليــة والشراكة المجتمعة.

وبالنسـبة للفصـل الثـاني فخصصـناه للحوكمـة المحليـة التشـاركية فـي الجزائـر قـراءة للواقـع والأدوار والتحـديات وسـبل التفعيـل، حيـث قسـمنا هـذا الفصـل إلـى خمـس مباحــث: أمــا المبحــث الأول فكــان بعنــوان: دواعــي التحــول نحــو التــدبير التشــاركي والحوكمــة المحليــة، وأمــا المبحــث الثــاني تحــت عنــوان: دور التــدبير التشــاركي وإسـهامات الفواعـل المجتمعيـة فـي تعزيـز وتفعيـل الحوكمـة المحليـة. فـي حـين تكلمنـا فـي المبحـث الثالـث عـن واقـع الحوكمـة المحليـة التشـاركية فـي الجزائـر واستعرضـنا فـي المبحـث الرابـع العراقيـل التـي تواجـه تطبيـق الحوكمـة المحليـة التشـاركية ، وأخيـرا فـي المبحــث الخــامس اقترحنــا ســبل تعزيــز وتفعيــل الحوكمــة المحليــة التشــاركية فــي الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للديمقراطية التشاركية و الحكم الراشد و الشراكة المجتمعية

المبحث الأول : الإطار النظري للديمقراطية التشاركية.

تشير الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الديمقراطية التشاركية إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي برزت فيها هذه المقاربة وذلك في ستينات القرن الماضي ، حيث أنّ مواجهة الفقر والتهميش كانتا من العوامل الأساسية التي أدت إلى اعتبارها ذات أهمية من خلال أسلوب التشاور والحوار من أجل تدبير الشؤون العامة عن طريق المستفيدين منها أو المخاطبين بها .

وفيما يلي سنحاول تحديد مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال تعريفها ثم محاولة التمييز بينها وبين بعض المصطلحات المشابهة لها مرورًا بإبراز أهم أهدافها وكذا شروطها ومبادئها الأساسية .

المطلب الأول: ماهية الديمقراطية لتشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية من أهم المناهج التي أصبحت تنتهجها الدول الحديثة لتحسين أسس الديمقراطية في صورتها العامة وتكريس مبادئ اشراك المواطنين في صناعة واتخاد القرار بصورة مباشرة .

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية :

اختلفت التعريفات المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين للديمقراطية التشاركية والتي يمكن إدراج بعضها كما يلي :

يعرفها " جون ديوي " أنّها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية ، حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها .[1]

ويرى الأستاذ الجامعي الجزائري " صالح زياني " أنّ مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات

[1]– زكرياء حريزي ، " المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2010 ، ص 14.

التنمية البشرية ، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إنّها تعني بشكل مبسّط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسطحية تمثل مصالحهم ويقوم هذا النوع من المشاركة على حرية التنظيم وحرية التعبير وأيضًاعلى قدرات المشاركة البناءة ".[1]

وعليه فهذه التعاريف كلها سابقة الذكر تؤكد على أهمية مشاركة المواطن في القرارات التي تهّمه من خلال الحوار والنقاش وطرح البدائل المشتركة وكذلك توسيع دائرة مشاركته في الشأن المحلي وإعطائه فرصة للتعبير عن آرائه وطرح خياراته سواء في القرارات العامة أو المشاريع المحلية وكتعريف إجرائي يمكن القول بأنّ الديمقراطية التشاركية هي " مساهمة أو إشراك المواطن في صنع واتخاذ القرارات المحلية التي تمسّ الشأن العام المحلي وبالأخص تحقيق التنمية المحلية ، من خلال مجموعة من الآليات التشاركية التي تسمح له بالإقتراح والنقاش والمشاورة".[2]

الفرع الثاني: تمييز الديمقراطية التشاركية عن بعض المصطلحات المشابهة :

يتداخل مصطلح الديمقراطية التشاركية مع بعض المصطلحات المشابهة له لذلك وجب تمييزه عن هذه المصطلحات.

[1]– صالح زياني ، " تفعيل العمل الجمعوي : مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية " ، مجلة الفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، العدد 04 أفريل 2009 ، ص 58.

[2]– عبد الكريم بالة ، الطاهر بوطي ، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي السنة الجامعية 2017 ، 2018 ، ص 6.

أولا: تمييزها عن الديمقراطية المباشرة :

ساد مفهوم الديمقراطية المباشرة في القديم ، بحيث تثير قضية ممارسة الشعب لشؤون الدولة دون أي تمثيل أو إنابة[1] فتحققها مرهون بمدى إقرار الشعب لمجمل قضاياه بنفسه وذلك من خلال فصله في جملة المسائل التي تتعلق بالدولة سواء كانت إدارية ، تشريعية أو قضائية .[2]

ما يلاحظ على هذا النوع من الديمقراطية هو استحالة تطبيقها عمليًا [3] وقصورها على المجال التشريعي فقط ، فرغم قدمها إلاَّ أنّه لم يشهد لها التطبيق الكامل حتى في أثينا بسبب عدم ممارسة الشعب للوظائف الإدارية والقضائية بالرغم من إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين في توليّ هذه الوظائف[4]، فالذي يميز الديمقراطية التشاركية عن الديمقراطية المباشرة هي إمكانية مشاركة المواطنين في مجمل الشؤون التي تعنيهم ، وذلك دون أي تحديد للمسائل المباشرة التي يمكن المشاركة والمساهمة في اتخاذ القرار بشأنها ، ونظرا لأهمية الديمقراطية التشاركية فإنهُ تقرر إدماجها ضمن التشريعات الغربية وحتى في التشريعات الوطنية الجزائرية.[5]

---

[1]– سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ج2 ، ط 10 ، ص ص 79–80.

[2]– نزيه رعد ، القانون الدستوري العام : المبادئ العامة والنظم السياسية ، بيروت : المؤسسة الحديثة للكتاب ، ط 2 ، 2008 ، ص 37.

[3]– سعيد بوالشعير ، مرجع سابق ذكره ، ص 80.

[4]– نفس المرجع ، ص 80.

[5]– عبد الكريم بالة والطاهر بوطي ، مرجع سابق ، ص 7.

ثانيا: تمييزها عن الديمقراطية التمثيلية :

حيث يمكن تمييز النوعين من خلال معيارين الأول من حيث إدراج حق الانتخاب ، والثاني من حيث تكريس حق إتخاذ القرار .

فمن حيث حق الإنتخاب الذي يُعتبر سمة من سمات الديمقراطية التمثيلية وهو الأسلوب السياسي غير المباشر لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم واتخاذ القرارات فالمشاركة غير المباشرة للمواطن هي ذلك التفويض الذي يقوم به هذا الأخير لشخص أو لعدة أشخاص من أجل تمثيله بغرض التعبير عن ميوله وآماله لفترة زمنية محددة.[1]

أما من حيث اتخاذ القرار ، فإنّه وفي ظل مبدأ الإنتخاب والذي يفرز منتخبين يطلقون وعودًا كاذبة بمجرد وصولهم للحكم ، ولذلك ظهرت محاولة تخطي هذا الإشكال من خلال تجْسيد الديمقراطية التشاركية والتي من مقتضياتها الخروج عن الموعد الإنتخابي .

وعلى حد قول "Pierre mendés-France " الديمقراطية لا تتضمن فقط عملية الإنتخاب ، إنّما هي عمل متواصل ومستمر للمواطن "فالديمقراطية التشاركية هي المجسدة لحق المواطن في إتخاذ القرار بمَا يسمح بتوطيد العلاقة القائمة بينه وبين الإدارة ".[2]

ثالثا: تمييزها عن الديمقراطية شبه المباشرة :

الديمقراطية شبه المباشرة هي تطور للنظام النيابي ، وفيها يكون المواطنون لهم الحق في مشاركة البرلمان ومراقبته ويختلف نظام الديمقراطية شبه

---

[1]– محمد ولد الشيخ ، " المشاركة المدنية والسياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية " ، مذكرة نهاية التكوين لنيل إجازة الدولة في الإدارة والتسيير ، المدرسة الوطنية العليا للإدارة ، الجزائر ، 1988 ، ص، ص 39-40.

[2]– – كميلية زروقي ، " الحق في الإعلام الإداري " ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان ، كلية الحقوق ، جامعة بومرداس ، 2005 ، ص 09.

المباشرة عن النظام النيابي في أنّه يبقي ويحتفظ للشعب بحقه في ممارسة بعض مظاهر السلطة والحكم بالإشتراك مع البرلمان ، بل يقرر أحيانًا مراقبة هذا الأخير وحلّه أي أنّ المواطنين يفوضون السلطة إلى نواب عنهم ولكن يستطيعون ممارسة حق الإعتراض على بعض القوانين . بينما في الديمقراطية التشاركية فإنّ المواطنين متواجدون دائما ويشاركون في الحياة السياسية وطنيًا ومحليًا من خلال عدّة آليات.[1]

وعلى حد قول الكاتبين "Barry Troyna"و" Bruce Carrington " فإنّ الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريًا على كل النظم الشمولية وهي الوحيدة التي تحفظ كرامة وقيمة الفرد ، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار، كما أنّها أتت بالتصحيح النظري والعملي اللذين افتقرت إليها الديمقراطية التمثيلية .[2]

المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالنظم المشابهة

من الضروري توضيح العلاقة بين الديمقراطية التشاركية وبعض النظم الأخرى المشابهة.

الفرع الأول: علاقة الديمقراطية التشاركية بالحكم الراشد:

من بين التعريفات العديدة للحكم الراشد أنّه " عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في عملية التنمية ، فهو الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة ،

[1]– عبد الكريم بالة والطاهر بوطي ، مرجع سابق ، ص 09.

[2]– زكرياء حريزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

وكـوادر إداريــة ملتزمــة بتطـوير مـوارد المجتمــع ، وبتقـدم المـوطنين وبتحسـين نوعيــة حياتهم ، ورفاهيتهم ،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم".[1]

إنّ العلاقــة بـين المفهـومين يمكـن النظـر إليهـا أنّهـا علاقـة تكامليـة ، فـلا يمكـن تصـور الديمقراطيــة دون حكـم راشـد ، وبالمقابـل لا وجـود لحكـم راشـد إلاّ فــي وعــاء الديمقراطية .

إنّ مشـاركة المـواطن ومـدى فاعليتهـا هـي عنصـر مهـم فـي المقاربـة التشـاركية، زيـادة علـى ذلـك ، فـإنّ مشـاركته تعتبـر ركيـزة الحكـم الراشـد الـذي تسـعى إليـه جميـع المجتمعــات وذلــك كونهــا داعمــة للركــائز التــي يقــوم عليهــا الحكــم الراشــد (الشــفافية والفعاليــة أو الفاعليــة وعــدم التمييــز والمحاســبة) ، فشــفافية العمــل العــام تعنــي أنّ المشــاركين هــم علــى إطــلاع بالموضــوع ويتمتعــون بحــق الإشــراف والمراقبــة كمــا أنّ فاعليـة العمـل العـام تتجلّـى مـن خـلال مشـاركة المـواطنين فـي إتخـاذ القـرارات فـالقرارات العامــة تتكيـف بشـكل أفضـل لتلبيـة احتياجـاتهم ، وعـدم التمييـز فـي قطـاع العمـل راجـع إلــى أنّ المشــاركة متــاح للجميــع كمــا انّهــا تشــمل الأقليــات ، ومحاســبة العمــل العــام ، إذْ سيصبح المواطنون المشاركون في اتخاذ القرار أكثر تشدُّدًا إزاء ممثليهم .[2]

الفرع الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية باللامركزية :

اللامركزيــة شــكل مــن أشــكال التنظــيم الإداري ، خلقــت مــن أجــل تــدعيم المركزيــة مــن خــلال تخفيــف العــبء عليهــا فــي التســيير وذلــك بســبب صــعوبة اتخــاذ

[1]– فؤاد جدو ، " المجموعات المحلية في الجزائريين متطلبات الحكم الراشد والتجارب الأجنبية " ، الملتقى الوطني حول المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد ، الحقائق والآفاق ، كلية الحقوق ، جامعة عبد الرحمان ، ميرة بجاية ، أيام 2 و 3 و 4 / 12 / 2008 ، ص 49.

[2]– سيباستيان لامي وآخرون ، " الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني " ، تقرير بحث نشر من طرف أكاديمية مجال والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ، لبنان ، 2009 ، ص 06.

السلطة المركزية لقرارات تتعلق بالمستوى المحلي كما أن قرب السلطة المحلية من الواقع المحلي يخولها من تبوء مرتبة تجعلها أكثر قدرة على اتخاذ قرارات ملائمة.

وتهدف اللامركزية كنظام إلى تقريب الإدارة من المواطن من خلال قناتي المجتمع الحزبي والمجتمع المدني ، وما يميزها هو قرب الجماعات الإقليمية من المواطن ، فهي تجسد الساحة المثلى للتعبير عن انشغالاته وذلك لطابعها المحلي مما يسهل طرح الاقتراحات وسرعة وصولها ومحاولة تلبيتها بأيْسر السبل ، فهي الوعاء المفضل للمواطن نظرًا لقربها منه.[1]

أما بشأن العلاقة بين الديمقراطية واللامركزية فهي علاقة تكاملية نظرًا للأهمية القصوى لهذه الأخيرة في تكريس مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار بالنسبة للشؤون المحلية وتسييرها بما يتماشى مع انشغالاتهم ، إلاّ أنّ اللامركزية تعاني من جملة من القيود التي تحدُّ من المشاركة الفعالة للمواطن نذكر منها طابع التعيين الذي يغلب طابع الانتخاب وكذا الرقابة الوصائية التي وبالرغم من أهميتها إلاّ أنّها تحُدُّ من المساهمة المباشرة للمواطن في اتخاذ القرار ، فإدراج الحكم المحلي كان كنتيجة حتمية لضرورة إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم والاستعانة باللامركزية كان حتمية أمام التزايد الهائل لطلبات المواطنين وعجز المركزية عن تلبيتها.[2]

[1]– عبد الوهاب سمير ، " الإدارة المحلية والبلديات " ، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2007، ص 14.

[2]– سليمة غزلان ، " علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري " ، أطروحة دكتوراه في الحقوق ، فرع القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة بن يوسف بن خدّة ، الجزائر ، 2010 ، ص ص 145 –146.

المبحث الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية وأهدافها وآليات إرساءها

تعتبر الديمقراطية التشاركية نموذج رائد في اعادة الإعتبار لفعل المشاركة، حيث تستوعب العملية السياسية جميع أطراف المجتمع المدني سواء الحاكمين أو الطبقة المحكومة أي المواطنين مما يساهم في التنمية

المطلب الأول: خصائص وأهداف الديمقراطية التشاركية

الفرع الأول: خصائص الديمقراطية التشاركية :

تتميز بجملة من الخصائص أهمها :[1]

- تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من الأسفل ، حيث تسعى لأن يشارك في صناعة القرار المواطن الذي سيتأثر مباشرة به .
- الديمقراطية التشاركية طرحت في الأساس لتكون مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا لها .
- تتسم الديمقراطية التشاركية بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطنين ونوابهم وبين المواطنين ومشاكلهم ، سعيا وراء ايجاد الحلول المنسبة للمشاكل والصعوبات المطروحة محليًّا .
- تلعب المجالس المحلية المنتخبة دورًا بارزًا في آليات تنفيذ الديمقراطية التشاركية.

الفرع الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية :

إنّ الديمقراطية التشاركية لا تسعى إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل تسعى تكملتها ، ويُرجى من خلالها جملة من الأهداف أهمها :[2]

---

[1]– بوزيد سراغني ، المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية كآليتين لتحقيق التنمية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الثامن ، جانفي 2016 ، ص 514.

[2]– تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلّي ، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ، مكتب تونس ، أريانة ، تونس ..http:// democracy – reporting . Org /wp – content / upload / 2018 /01

-**أهـداف وظيفيـة إداريـة** : إذْ تهـدف إلـى تحسـين إدارة الشـؤون المحليـة انطلاقـا مـن المبـدأ القائـل " بـأنّ إدارة أفضـل هـي إدارة أقـرب وإدارة مـع ..." وعليـه فـالأمر يتعلـق بتحسـين فعاليـة مسـارات اتخـاذ القـرار ومنـع نشـوب النزاعـات المحتملـة وتحقيـق أقصـى قـدر مـن العقلانيـة فـي الحلـول المقترحـة ، وبـالرغم مـن أنّ الديمقراطيـة التشـاركية لا تُيَسِّـرُ عمليـة صـنع القـرار ولا تسـرِّعها وسـلطة القـرار بيـد المسـؤولين المنتخبـين إلاّ أنّـه من شأن الديمقراطية التشاركية أن تسمح بتحسين الحوكمة .

– مـن شـأن الديمقراطيـة التشـاركية أنْ تـؤدي إلـى تحسـين التماسـك الاجتمـاعي علـى مسـتوى منطقـة معينـة مـن خـلال إشـراك السـكان ، فهـي شـكل مـن أشـكال تعلـم المسـؤولية الجماعيـة ، ويمكـن للآليـات التشـاركية أن تُسـيِّر وصـول الأشـخاص الأكثـر بُعـدًا عـن المواطنـة إلـى ممارسـتها وذلـك بتسـيير الاسـتماع إلـيهم وإشـراكهم فـي حيـاة المنطقة .

– تهـدف الديمقراطيـة التشـاركية إلـى إعـادة الثقـة المتبادلـة فـي حـدّها الأدنـى بـين السـكان والمسـؤولين المنتخبـين والـذين يمكـن للديمقراطيـة التشـاركية أنْ تعـزز مشـروعيتهم ، كمـا تسـمح الديمقراطيـة التشـاركية فـي بعـض الاحتجـاج ضـد المنظومـة حيزًا للنقاش والتشاور من شأنه احتواء هذا الاحتجاج .

– الديمقراطيـة التشـاركية هـي بشـكل مـا بيـداغوجيًا سياسـية لـتعلم المواطنـة مـن خـلال الانخـراط والمشـاركة ويجـب علـى المـواطنين المنخـرطين فـي المنظومـة التشـاركية أن يكونوا قادرين على صياغة رأي جماعي انطلاقا من مصالحهم الخاصّة .

الفرع الثاني: أهمية الديمقراطية التشاركية

تبـرز أهميـة الديمقراطيـة التشـاركية ن بمـا فيهـا ذات البعـد المحلـي ، كـنمط حكـم ومقاربة مهمّة بالمقارنة مع الديمقراطية الكلاسيكية من خلال مايلي :[1]

[1]– ناصر الدين باقي ، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد 01 ، 2017 ، ص 162.

– **مـــن حيـــث التنظـــيم** : الديمقراطيـــة الكلاســـيكية تنظـــيم متمركـــز ثابـــت ومنغلـــق ، أمّـــا الديمقراطية التشاركية فتنظيمها لامركزي متغيّر ، ومنفتح .

– **مـــن حيـــث الإجـــراءات الديمقراطيـــة الكلاســـيكية** ثابتـــة ومتصـــلة وغامضـــة ، أمَّـــا الديمقراطية التشاركية فالإجراءات المرتبطة بها مرنة وواضحة وسهلة التكيف .

ولذا فإنّ الديمقراطية التشاركية تمكّن من :

–إشراك المستفيدين في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية .

– مساهمة كل الأطراف الفاعلة في صياغة وإنجاز المشاريع .

– استثمار المعارف التقليدية .

– جعل المشاريع أكثر مطابقة وملائمة للواقع .

المطلب الثاني: آليات إرساء الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي:

هنـــاك العديـــد مـــن الآليـــات التـــي مـــن شـــأنها تجســـيد مبـــادئ الديمقراطيـــة التشـــاركية علـــى المســـتوى المحلّـــي وعلـــى رأســـها مبـــدأ المشـــاركة فـــي صـــنع القـــرار المحلـــي إلاّ أنّ الاخـــتلاف الوحيـــد يكمـــن فـــي درجـــة تأثيرهـــا وقاعـــدة المشـــاركة فيهـــا ، ومـــن أهـــم آليات تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي نذكر :[1]

الفرع الأول: الاستفتاء الشعبي المحلي :

أهـــم مـــا يميـــزه أنّـــه يضـــمن حـــق مشـــاركة جميـــع المـــواطنين علـــى المســـتوى المحلـــي فـــي الإدلاء بأصـــواتهم بـــدون اســـتثناء الأمـــر الـــذي يضـــمن قاعـــدة مشـــاركة واســـعة فـــي صـــناعة واتخـــاذ القـــرار ، إلاّ أنّـــه يُعـــابُ عليـــه كونـــه مكلفًـــا جـــدًا لـــلإدارة المحلية من الناحية التنظيمية.

[1]– بن حدّة باديس ، " دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية (دراسة في المفهوم والآليات) ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة العربي التبسّي ، تبسّة ، العدد الثالث عشر ، ص ص 150 – 151.

الأمر الذي يجعل اللجوء إليه نادرًا ويتم تفعيله خاصة في القضايا المصرية على غرار تعديل الدستور هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنّ الاستفتاء الشعبي لا يتيحُ هامشًا واسعًا للتفاعل لكون المواطن في هذه الصورة يكتفي بالإدلاء بصوته إمَّا بالقبول أو الرفض لموضوع الاستفتاء دون أنْ تكون له القدرة على تقديم مقترحا أو تعديلات أو حتى تغييرات ولو كانت بسيطة .

الفرع الثاني: المبادرة الشعبية :

هي آلية اقتراح وتغيير متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها إيصال مقترحه إلى مرحلة الاستفتاء من خلال جمع عدد معين من التوقيعات المؤيدة لمقترح معين ، وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ليس لكونها تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب ، بل لكونها تُكرِّس وتعمل على تفعيل روح المبادرة لدى المواطنين الذين يعودون على عرض المسائل التي يرونها مهّمة بالنسبة لهم على التصويت خاصة منها المسائل التي لا تجدُ اهتماما لدى المسؤولين .

الفرع الثالث: تقديم العرائض :

يعتبر تقديم العرائض آلية من الآليات التي تمنح الفرصة لأي مواطن لتقديم عريضة إلى السلطات المختصة على غرار البرلمان من أجل عرض مشروع أو تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة قانونية أخرى .

الفرع الرابع: الميزانية التشاركية :

هي جزء فعّال من المشاورة الديمقراطية التي يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية أو الوطنية وتعتبر هذه الآلية من أهم آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية وتجسيد مبادئ الحكامة المحلية ، وذلك

لـدورها الفعَّـال وأثرهـا الهـام فـي فـتح المجـال للمـواطن المحلّـي للمشـاركة فـي الشـأن العام بشكل مباشر .[1]

[1]– بن حدّة باديس ، " آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة باتنة 1 ، الحاج لحضر ، العدد العاشر ، جانفي 2017 ، ص 291.

المبحث الثاني : الاطار النظري للحكم الراشد والحوكمة

شهدت بداية القرن الحالي بروز تحولات عميقة على مستوى نمط الحكم في مختلف دول العالم تقود الى ادارة فعالة وشاملة و توجهات ثابتة نحو تنمية شاملة في ظل قيم الديمقراطية والمساواة و حكم القانون والعولمة بمختلف أبعادها .

المطلب الأول : مفهوم الحكم الراشد والحوكمة:

يُعدُّ مصطلح الحكم من بين المصطلحات التي خضعت للجدل العلمي سواء في معنى المصطلح ودلالاته أو في البحث اللغوي المتعلق باشتقاق اللفظ العربي المناسب الذي يوضع ويترجم المصطلح الإنجليزي "Gouvernance " ومن الناحية اللغوية نجد أنّ هذا المصطلح "Gouvernance" في الإنجليزية مشتق من الكلمة Gover إلاّ أنّ أصوله تعود إلى الكلمة الاغريقية "Kubernan" و التي انتقلت إلى اللاتينية باشتقاق اللفظGubernan بمعنى توجيه وقيادة السفن ، ومنها دخلت اللغة الفرنسية القديمة في صيغة Governer ، ثم تطورت في اللغة الحالية إلى Gouverner ، ثم انتقلت إلى الإنجليزية Governance ، ففي فرنسا التي أُعيد بها إحياء مصطلح الحكم منذ القرن 13 ، ارتبط استخدام هذا المصطلح بطريقة إدارة الحكومات لتدبير الشأن العام أو فن الحكم ، وابتداء من 1478 ثمَّ استعماله للتعيين الإداري والقانوني في مدن الشمال الفرنسي ، وظل مستخدما بنفس المعنى لغاية العام 1779 ووفق المعجم الوسيط يقال :[1]

حكم : أي قضى ويُقال حكم له وحكم عليه وحكم بينهم فالحكم يقوم على القضاء بين الناس .

يعني الحكم العلم والثقة أي العلم العميق بالقواعد الثانوية وتفسيرها .

[1]– زهير عبد الكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003 ، ص 148.

يعني الحكم : الحكمة أو المصلحة العامة في القضاء .

أما مصطلح **الحاكمية** فيقصد بها أسلوب وطريقة الحكم والقيادة ، وهذا المصطلح يركز على أشكال التنسيق والتشاور والمشاركة والشفافية في القرار .[1]

أما مصطلح **الحكمانية** أو الحكم فتعني في اللغة العربية أفضل الأشياء بأفضل العلوم أو معرفة الحق لذاته ومعرفة الخير لأجل العمل به ، مثلما تعني العلم والتفقه ، حيث ورد في القرآن الكريم قوله تعالى : " **ولقد آتينا لقمان الحكمة...**"[2].

أما فيما يخص الفرق بين الحكومة والحكم الراشد فإنّ الحكومة هي الإطار النسقي والوظيفي لشؤون الدولة ، أمّا الحكم الراشد فهو يشكل فلسفة حكم لهاته المنظمة الوظيفية .[3]

وفي **موسوعة ويكيبيديا** تُعرّفُ الحوكمة أو الحكم الراشد Governance بأنّه مصطلح إغريقي يرجع إلى الفعل اليوناني Kubernao أو Kubernaein "**كوبرناين** " بمعنى التوجيه والقيادة بعقلانية ورشادة .[4]

---

[1]– عربي الأخضري ، غانم حلطي ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 25 نوفمبر 2008 ، ص 58.

[2]– سورة لقمان في القرآن الكريم ، الآية ، 12

[3]– خيرة بن عبد العزيز ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد " ، أنموذج المنطقة العربية " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسي والإداري ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، 2007 ، ص 29.

[4] –http://en.wikipedia.org/wiki/Governance#origin-of-the world.

الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد والحوكمة :

يعرف " **كوفي عنان** " الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة الحكم الراشد بأنّه عبارة عن " قناعة ومشاركة المحكومين في جميع شؤون الحكم ، عبر تهيئة الأجواء للاندماج الكامل والمستمر والمستدام لكل الموطنين ليحددوا بأنفسهم مستقبلهم ومستقبل أوطانهم .[1]

وعليه فإننا نلاحظ أنّ تعريف الحوكمة هو نفسه تعريف الحكم الراشد باعتبار أنّ المصطلح سواء بالإنجليزية أو الفرنسية ، هو نابع من نفس المصدر اللغوي Governance أو Gouvernance ، ولهذا فعند تفحص التعريفات الواردة في الموسوعات الإلكترونية وغيرها نجد بأنّه لا يوجد أي اختلاف بينهما ، بل نرى أنّها مكملان لبعضهما البعض .

إنّ جميع تعريفات الحكم الراشد يمكن اسْقاطها على تعاريف الحوكمة أو الحوكمة المحلية فهي مصطلحات تعتبر أجزاء من مصطلح الحكم الراشد وهو المصطلح العام الشامل التي يتضمن الجميع . أمّا الأستاذ سعد محمد اليساري فيرى بأنّ الحوْكمة هي لفظ مستحدث في اللغة العربية ، والذي تم إقراره في ترجمات مجمع اللغة العربية في القاهرة عام 2002 م مشتقة من الكلمة الإنجليزية في السياسة إلى الاقتصاد لتدّل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع طبيعة عمل ووظائف الشركات companies لتصبح وكأنّها لفظ واحد يتشكل من جزأين gouvernance corporate أي : حركة الشركات "، ثم شرع المدراء في تطبيق هذا المفهوم عليها ، كما أنّ هناك من العلماء الباحثين من يصطلح على تسمية الحوكمة بمسمى (الإدارة الرشيدة) لكن المصطلحين في الحقيقة يحملان نفس

[1]– عبد الكريم زهي الكايد : المرجع السابق ص 17.

الدلالة ، غير أنّ مصطلح الإدارة الرشيدة هو المصطلح العلمي الأقرب لتفسير الحوكمة .[1]

وعند التدقيق في مصطلح الحوكمة نجده يتضمن المعنى أو الصفة الاقتصادية أكثر من السياسة لأنّه مصطلح يجمع للتسيير أكثر منه لشؤون الحكم والنظام السياسي ، كما أننّا حينما نرجع إلى البدايات الولى التي أدت إلى إعادة بعث هذا المصطلح من سباته الطويل ، نجد بأنّها عبارة عن وصفة اقتصادية تقنية قدّمها البنك الدولي لبناء الحكم الراشد في افريقيا ، وقد كان ذلك سنة 1989 .

حيث قام **البنك الدولي** بتشخيص الأزمة التي كانت ومازالت تعاني منها الدول الافريقية بأنّها أزمة تسيير لا أزمة حكم أو خلل في أحد مفاصل النظام السياسي ، وذلك لوجود مبررات واقعية وعالمية واضحة في دول شرق آسيا تؤكد صحة هذا الطرح ، حتى وإن كان البنك الدولي لا يقصد بطروحاته هذه نعت النموذج الأسيوي .[2]

المطلب الثاني: فواعل الحوكمة الرشيدة :

إذا انطلقنا في فرضية : لا حكم راشد دون حوكمة محلية وبالتالي فإنّ الحوكمة المحلية **ما هي إلا جزء من أجزاء الحكم الراشد** ، والتي بدونها لن يكون هناك حكم راشد فعَّال ، ورغم هناك بعض الإختلاف في بعض العناصر وكذلك في التطبيق الميداني على أرض الواقع ، إلاّ أننّا يمكن أن نستعرض أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية للحوكمة الرشيدة كما يلي :

[1]– سعد محمد اليساري ، مفهوم الحوكمة ... التعريف والمبادئ أنظر موقع :

https:///www.maaal.com/archives/20181216.

[2]– فريد برادشة " الحوكمة المحلية " ، دروس السنة الأولى ماستر علوم سياسية ، تخصص إدارة محلية ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، على منصة موودل ، السنة الجامعية 2020/2019 ، ص 11.

الفرع الأول: الفواعل الرسمية للحوكمة الرشيدة:

تتشكل من مجموعة من المؤسسات والسلطات :كالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وكذا السلطات المحلية المتمثلة في الجماعات المحلية ومؤسساتها .

أولا-السلطة التشريعية :

تعتبر من أهم المؤسسات الحكومية الرسمية ، إذْ تضْطلع أساسًا بتوفير الإطار التشريعي وصياغة القوانين المنظمة لتشكيل عمل القطاع العام والخاص وكذلك منظمات المجتمع المدني ناهيك أنّها تُعنى بتحديد الصلاحيات الإدارية للجماعات المحلية وتعمل على توفير الإطار العام لممارسة الحريات واحترام حقوق المواطنين والجدير بالذكر أنّ تحقيق مثل هذه الوظائف يتحدد حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، وكذلك حسب درجة وقوة جماعات الضغط والمصالح ونفوذها فيه .[1]

ثانيا- السلطة التنفيذية :

هي تلك الهيئة المعنية بتنفيذ التشريعات العامة التي يتم الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية ، وهي تشمل جميع الموظفين الذين لهم صلة بتنفيذ القوانين بدءًا من رئيس الدولة إلى آخر موظف في السلم الإداري للعاملين في الإدارة الحكومية والتي تشمل كل المؤسسات والهيئات والأجهزة الإدارية التي غالبا ما تهتم بتنفيذ السياسات العامة .[2]

[1]- هوشاب رؤرف ، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية بومرداس – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل . م . د) في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية ، جامعة باتنة 1 ، السنة الجامعية 2017 – 2018 ، ص 94.

[2]- ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة (الجزائر) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007) ، ص 63.

وغالبا تُعبر السلطة التنفيذية عن الحكومة ، هذه الأخيرة التي تشكل عصب نسق الحوكمة من خلال مسؤولياتها المباشرة في تحديد وصياغة وتنفيذ السياسات العامة وتوفير الخدمة العمومية للمواطنين ، إضافة إلى ما يترتب عليها من أعمال مرتبطة أساسًا بالحفاظ على الاستقرار وتدعيم الانسجام والاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وكذلك تلك المتعلقة بتحقيق الأمن الوطني بجميع أبعاده .[1]

وضمن السياق نفسه وضعت منظمة التعاون الاقتصادي (OCDE) أجندة جديدة تحت عنوان Governance intransition :the new agenda تبرز من خلالها دور الحكومة التي وحسب هذه الأجندة تقوم بالوظائف التالية :[2]

- صناعة السياسات العامة فهي مسؤولة عن تحسين عملية اتخاذ القرارات والعمليات السياسية ، إضافة إلى أنّها مسؤولة عن تسيير وتسطير القواعد والإجراءات الحكومية وتقييمها .
- تطوير الاستراتيجيات ، الهياكل والأنظمة وابتكار الطرق المناسبة للسيطرة على الأداء وقياسه وتقوية عمل القطاع العام وتحسينه بما يتماشى والتغيرات الداخلية والخارجية بشكل مرن وفعّال يتوافق مع الاعتناء ببناء الاستراتيجيات الكفيلة بتطوير إدارة الموارد البشرية .
- تقوم الحكومة بوضع الإطار العام لتقديم المنتجات والخدمات سواء من قبل القطاع العام أو الخاص أو المشترك بينهما ، بحيث تلعبُ الحكومة دورًا

[1]– آسيا بلخير ، دور الحمكمائية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2000 – 22010 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015 / 2016 ، ص ص 60.

[2]– يوسف زدام ، دور الحكم الراشدي في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002 – 2007) رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم والاتصال ، قسم العلوم السياسية (2006 / 2007) ، ص 31.

رقابيا واختياريا بهدف ترشيد سياستها وتحقيق الجودة والفعالية في تقديم الخدمات .

وكغيرها من السلطات فإنّ الحكومة تتأثر بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة ، وهو ما دفعها نحو التوجه للأسلوب اللامركزي في التسيير ، وذلك بهدف تقليل المسافات بينها وبين المواطنين سواء في رفع متطلباتهم أو في توفير حاجاتهم.

ثالثا-السلطة القضائية :

وهي تلك السلطة المعنية بمهمة صياغة وتفسير القواعد القانونية وتحقيق العدالة ، والتحقيق في صدى مطابقة اللوائح والقوانين مع دستور الدولة ، فهي الهيئة المخولة بإصدار الأحكام في المخالفات التي تقع في حق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية ، فالجهاز القضائي هو الذي يكفل تحقيق مبدأ سيادة القانون على مختلف الهيئات المجتمعية في الحكم .[1]

الفرع الثاني : الفواعل غير الرسمية للحوكمة الرشيدة

تتمثل في القطاع الخاص والمجتمع المدني كفواعل أساسية ووازنة في معادلة الحوكمة .

أولا-القطاع الخاص : يُشير مفهوم القطاع الخاص (private sector) بأنّه ذلك القطاع من الاقتصاد الوطني الذي يقوم أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، حيث تجري عبره عملية تخصيص الموارد الإنتاجية طبقا لما تملكه قوى السوق التلقائية وليس إدارة السلطات الحكومية العامة .[2]

[1]- عبد النور ناجي ، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص 45.

[2]- مجدوب عبد المومن ، لمين هماش ، " الفواعل الجديدة في التنمية المحلية في الجزائر " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، ع 8 ، جانفي 2016 ، ص 123.

كما يمكن تعريفه على أنّه هو القطاع الذي يشمل المشاريع الخاصة بالتصنيع والتجارة والمصارف وما إلى ذلك كما يقصد به القطاع غير المؤطر (الوطني) في السوق .[1]

وبات القطاع الخاص يلعب دورا غاية في الأهمية باعتباره الطرف الثاني في التأثير على القطاع الاقتصادي في كل دولة بعد القطاع العام ، فهو يشكل أحد عناصر التوازن الاقتصادي وشريكا أساسيًا في عملية تحقيق التنمية من جهة ، وفي إدارتها من جهة أخرى ، نظرا لما يحمله من مواصفات ومسؤولية إجتماعية تُمكنه من توفير الخبرة ورأس المال (المادي والبشري) وكذلك الخطة اللازمة لعمليات التنمية في ظل الشراكة مع السلطات المحلية والمركزية ، ناهيك على قدرته الكبيرة في تأمين وتعزيز الشفافية ، لخبرته في نشر المعلومات وإعداد الاحصائيات الدورية وتوزيعها دون إغفال العلاقة الضرورية التي تجمعه مع مراكز البحوث والتطوير والجماعات لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل ، إضافة إلى ذلك يعتبر القطاع الخاص من المؤشرات المباشرة على القوى العاملة ، لتوفيره لمناصب الشغل ومساهمته في القضاء على البطالة ومحاربة الفقر المجتمعي . كل هذه الأدوار وغيرها تصبّ في منحى إرساء أسس الحوكمة التي تهدف إلى الاستغلال الكفء لموارد الدولة وتثمينها بهدف تحقيق هدف التنمية المستدامة .[2]

وفي هذا السياق تعمل الحوكمة على تنمية وتنظيم القطاع الخاص من خلال النقاط التالية :

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002 ، ص 101.

[2]– شعبان فرج ، " الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر : دراسة حالة الجزائر 2000 – 2012 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر ، كلية العلوم والاتصال ، قسم العلوم السياسية 2011 – 2012) ، ص 14.

- خلق بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي .
- العدالة في تنفيذ القوانين .
- الحفاظ على الأسواق التنافسية .
- ضمان حصول الفقراء (خاصة الطبقة المحرومة على التسهيلات المالية والعمل على تحسين مستوى معيشتهم).
- خلق وتطوير بيئة للإستعمار والعمل قائمة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية .
- تقديم الحوافز لتنمية الموارد البشرية والمساعدة على نقل التكنولوجيا والمعرفة.
- المساهمة في حماية البيئة .

ولكن رغم كل هذه الوظائف والمساهمات يبقى القطاع الخاص يعاني من الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحول دون أداء دوره الاجتماعي على أكمل وجه منها طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي والقانوني التي يمكن أن تقف عائقا أمام توفير ظروف نجاحه واستغلال إمكاناته وتطوير عمله، إضافة إلى ذلك هناك معضلة عدم استقلاليته عن الدولة في كثير من البلدان ومنها الجزائر أين نجد مؤسسات القطاع الخاص تعتمد على ميزانية وانفاق الدولة ، وهو ما يجعلها عرضة للركود الاقتصادي.

ثانيا :المجتمع المدني :

حسب الباحث" **محمد عابد الجابري**" وفي مقال له تحت اسم " **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي** " يعرف المجتمع المدني أنّه " المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية حزبية تُحتَرَمُ فيه حقوق المواطن السياسية ،

الاجتماعية الثقافية والاقتصادية في حدها الأدنى على الأقل ، إنّه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة البرلمان والقضاء المستقبل والأحزاب والنقابات والجمعيات ".[1]

أما **البنك الدولي** فيعرفه بأنّه " مجموعة من المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها ، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السليمة للخلافات والنزاعات .[2]

ومفهوم المجتمع المدني ينطوي على 4 عناصر تعبر عن وجوده وتشكل أركانه :[3]

- القدرة على التكيف .
- الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية .
- التعقد في مقابل الضعف التنظيمي .
- التجانس مقابل الانقسام .

وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والاستقلالية تشكل علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة وتقوم بأدوار أساسية بمضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وبتعزيز المشاركة السياسية ، وحماية حقوق الإنسان وتجميع وتنمية المصالح وبتكوين

---

[1]– محمد عابد الجابري : " إشكالية الديمقراطية والمجتمع في الوطن العربي " المستقبل العربي ، ع 167 (جانفي 1993)، ص 05.

[2]– عبد المالك رداوي ، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، ورقة بحث قُدّمت في الملتقى الوطني الثاني حول : آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد ، الجزائر ، 05–06 ماي 2009 ، ص 03.

[3]– نادية بونورة ، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة ، دراسة حالة الجزائر (1989 – 2009) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع سياسات عامة وحكومة مقارنة ، جامعة باتنة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، 2010 ، ص 39.

القيادات الديمقراطية ، وربط المجموعات المتنافرة في الصل والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية .[1]

وتعد منظمات المجتمع المدني كشريك هام ، حيث تقوم بدور همزة الوصل بين المجتمع والحكومة وتعمل على توفير القنوات التي تجري عبرها مشاركة المواطنين في عمليات صنع السياسات العامة كما تضطلع تلك المنظمات بمتابعة أعمال الحكومة وتتولى إعلام المواطنين بها وهو الأمر الذي يسهم في وضع المسؤولين الحكوميين في إطار المساءلة ويحتم عليهم الإستجابة لاحتياجات المواطنين ولهذا تحرص منظمات المجتمع المدني على أن تأتي القوانين والسياسات ملبية لمصالح الفئات الاجتماعية [2] وذلك باستخدام الآليات التالية :

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام ؛
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع ؛
- مساعدة الحوكمة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين ؛
- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة ؛

[1]– خيرة بن عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص 50.

[2]– آنا جروكيفيتش وآخرون ، تحسين أوضاع الحوكمة على مستوى الدولة ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ومنظمة النزاهة العالمية ، 2012 ، ص 18 – 19.

- تربيـــة المـــواطنين علـــى ثقافـــة الديمقراطيـــة مـــن خـــلال إكســـاب أعضـــائها قـــيم الحـوار وقبـول الآخـر والاخـتلاف ومسـاءلة القيـادات والمشـاركة فـي الانتخابـات، والتعبير الحر في الرأي .[1]

شكل رقم (01) : شكل يوضح فواعل الحوكمة .[2]

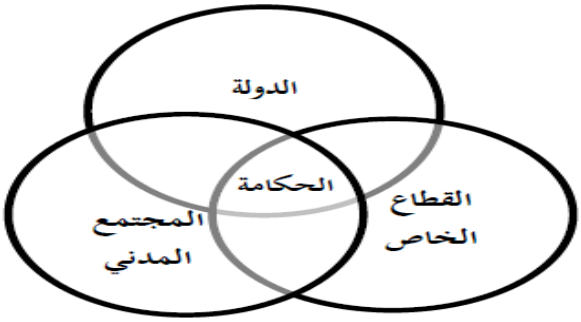

[1]– عبد الكريم زهير الكايد ، المرجع السابق ، ص 48.

[2]– زهير عبد الكريم الكايد ، مرجع سابق ، ص 44.

المبحث الرابع : الإطار المفاهيمي للحوكمة المحلية والشراكة المجتمعية

يعد مفهوما الحوكمة المحلية و الشراكة المجتمعية من المفاهيم الأكثر تداولا في المجالات الإقتصادية والإجتماعية و البحثية فقد حظيا باهتمام الباحثين في هذه المجالات باعتبارهما أهم الركائز التي تقوم عليها عملية التنمية المستدامة، لذلك سنتعرض فيما يلي للمفهومان وما يتعلق بهما.

المطلب الأول: الحوكمة المحلية : المفهوم ، المعايير، الخصائص

إن التحولات التي حدثت في نهاية القرن العشرين نحو أنظمة ديمقراطية والذي فرض تحولا في نمط الادارة وكيفية التعامل مع متطلبات المواطنين، فبعد أن كان الحديث عن كيفية تلبية الحاجات من قبل الادارة المحلية ، أصبح الحديث عن الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ، وعن فوائد تطبيق الحوكمة من ترسيخ لمبادئ الشفافية و المشاركة وحكم القانون .

الفرع الأول: مفهوم الحوكمة المحلية

أولا : تعريف الحوكمة المحلية :

اختلفت التعاريف التي تناولت موضوع الحوكمة المحلية نتيجة اختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين ، فكلٌ يعرفها حسب رؤيته وزاويته ومن هذه التعريفات ما يلي :

عرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّها " هي مجموعة العمليات التي من خلالها يتم إتخاذ قرارات ورسم سياسات عامة ، والفواعل الاجتماعيين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني التي تنطوي على المساومات التي من خلالها يتقرر من يقدم الخدمات المحلية والزمن والطريقة التي يتم تسيير الشؤون المحلية فيها ".[1]

[1]– كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمّها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، بيروت ، 2006 ، ص ص 95، 96.

كما عرّفها **البنك الدولي** أنّها " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية " وعليه يتضمن هذا التعريف :

- العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومساءلتها ومراقبتها وتغييرها ؛
- قدرات الحكومة على أدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة جديدة ؛
- احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية .[1]

وفي الجزائر أول ما ورد في مفهوم الحوكمة أو " الحكامة " كان ضمن القانون رقم 06 – 06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية حيث عرفت الحوكمة بموجبه أن تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية وبتحليل هذا التعريف الذي أطلقه المشرع الجزائري للحوكمة نجد فيه مؤشرين فقط ، مؤشر خاص بالسلوك بحيث تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن ومؤشر التسيير في إشارة إلى العمل في إطار الشفافية .

وتمثل الجماعات الإقليمية أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية في جميع المجتمعات وخاصة الدول النامية التي أصبحت في أمس الحاجة لإحداث إصلاحات عديدة في بنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية بغية تحقيق حاجات المواطنين الأساسية والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ، فقامت الدول بتحويل المسؤوليات والسلطات والصلاحيات والقدرات من الحكومة المركزية إلى الإدارة المحلية من خلال تَبَني اللامركزية في خطوة نحو تجسيد الحوكمة المحلية.

إذا تعبر الحوكمة المحلية عن استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتُعرَّفُ كذلك

[1]– ناجي عبد النور ، الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل الحوكمة ، الجزائر : مديرية النشر لجامعة باجي مختار عنابة ، 2010.

على أنّها حسن تسيير وإدارة الشأن المحلي من طرف الهيئات المنتخبة في إطار تعاون وتنسيق وشراكة بين الفواعل بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تخدم الصالح العام المحلي ، أي أنّ الحوْكمة المحلية تقوم على إعادة صياغة العلاقة بين كل المتدخلين في التنمية على أساس مفهوم التعاقد أو الشراكة .[1]

ثانيا : عناصر الحوكمة المحلية

يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عُقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة ، على النحو التالي :

- نقل مسؤولية النشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون ؛
- لا مركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي ؛
- مشاركة حقيقية المواطن في صنع القرار المحلي ؛
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي ؛

فالحوكمة المحلية هي استخدام السلطة وممارسة الرقابة عن المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية .[2]

وعليه ما يمكن قوله عن الحوكمة بعد كل ما سبق ذكرهُ أنّها تعني مختلف العمليات التي تسعى من خلالها الإدارة المحلية لترشيد سياستها من خلال السير الجيد لمختلف مواردها المحلية المتوفرة عن طريق تبني واعتماد معايير الشفافية والمساواة والمساءلة والفعالية ، لتوجيه هذه الموارد إلى ما يخدم المجتمع المحلي وذلك

[1]– ناجي عبد النور ، محاضرة في مقياس الحوكمة المحلية (ماستر إدارة حكومية وتنمية محلية) ، قسم العلوم السياسية ، جامعة عنابة ، السنة الجامعية 2015 – 2016.

[2]– ط. د. قصار الليل جلال و أ. د ناجي عبد النور ، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، مجلة أبحاث ، العدد5 0، أفريل 2018 ، ص 104.

بإشـراك فواعـل عـدّة كـالمجتمع المـدني ، والقطـاع الخـاص والمـواطن وهـذا فـي ظـل رعاية السلطة المركزية ودعمها والإستفادة من مزاياها وإمكانياتها الهائلة .

الجدول رقـم (01) : تصنيفات معايير الحوكمة المحلية :[1]

1.حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .	2.حسب البنك الدولي .	3.حسب تقرير التنمية البشرية العربية .
• حكم القانون ودولة المؤسسات . • الشفافية . • الاستجابة . • بناء التوافق . • الفعالية والكفاءة . • المساواة . • المساءلة . • الرؤية الاستراتيجية .	• المشاركة . • الإدارة الشرعية والمقبولة من الأفراد . • الإدارة الشفافة . • تشجيع العدالة والمساواة • القدرة على تطوير الموارد • التطابق مع القانون . • التسامح وقبول الأراء المخالفة . • الاستعمال العقلاني والفعال للموارد . • خلق وتحفيز الاحترام والثقة المتبادلة . • روح المسؤولية والتسهيل	• ضمان الحريات الشخصية لتوسيع الخيارات . • تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة • مأسسة النشاطات السياسية • سيادة حكم القانون والعمل على تطبيقه .

الفرع الثاني: خصائص الحوكمة المحلية

هناك مجموعة من السمات والخصائص تتميز بها الحوكمة هي :

[1]– من إعداد الباحثان : د. شاعة محمد ويوسفي علاء الدين بالاعتماد على المرجع التالي : محمد عصام أحمد ، حسان ثابت جاسم ، علاء أحمد حسن " جاهزية الإدارة المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 93 ، 2012 ، ص 290.

- **المشـــاركة :** تعنـي تهيئـة السـبل والآليـات المناسـبة للمـواطنين المحليـين كـأفراد وجماعـات مـن أجـل المسـاهمة فـي عمليـات صـنع القـرار إمّـا بطريقـة مباشـرة أو مـن خـلال المجـالس المحليـة المنتخبـة التـي تعبّـر عـن مصـالحهم ويمكـن أن تعنـي زيـادة الثقـة وقبـول القـرارات السياسـية مـن جانـب المـواطنين الأمـر الـذي يعني زيادة الخبرات المحلية .
- **المســـاءلة :** حيـث يخضـع صـانع القـرار فـي الأجهـزة المحليـة لمسـاءلة المـواطنين والأطـراف الأخـرى ذات العلاقـة ،[1] بمعنـى ممارسـة الرقابـة مـن طرف المواطنين من جهة والسلطة المركزية من جهة أخرى .
- **الكفـاءة والفعاليـة :** تعبـر عـن البعـد الفنّـي لأسـلوب النظـام المحلـي ويعنـي قـدرة الأجهـزة المحليـة علـى تحويـل المـوارد إلـى بـرامج وخطـط ومشـاريع تلبـي احتياجـات المـواطنين مـع تحقيـق نتـائج أفضـل وتنظـيم الاسـتفادة مـن المـوارد المتاحة .
- **الرؤيـــة الاســـتراتيجية :** وذلـك مـن خـلال تـوفير الوضـوح فـي رسـم البـدائل واختيـار الأفضـل بينهـا والـذي يأخـذ بعـين الاعتبـار المتغيـرات المحليـة ومستقبلها على المدى البعيد .
- **الحـرص علـى التعامـل مـع المـوارد :** بمـا يضـمن الاسـتغلال الأمثـل للمـوارد وحسن استخدامها لإشباع حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية .[2]

[1]– بومدين طاشمة : " الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية " ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر (واقع وتحديات) ، جامعة الشلف ، يومي 16-17 ديسمبر 2008 .

[2]– شاهيناز روشاني ، " الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، جامعة بسكرة 2014-2015، ص 49.

- **الشـفافية** : تشـمل كـل الوسـائل التـي تسـهل وصـول المـواطنين المحليـين إلـى المعلومـات وفهـم الآليـات لصـنع القـرار فهـي ظـاهرة تُشـيرُ إلـى تقاسـم المعلومـات والتصـرف بطريقـة مكشـوفة لأنّهـا تُتـيح لهـم مصـلحة فـي شـأن مـا ، وأن يجمعـوا معلومـات حولهـا ، وتمتلـك الأنظمـة ذات الشـفافية إجـراءات واضـحة لكيفيـة صـنع القـرار علـى الصـعيد العـام ، كمـا تمتلـك قنـوات اتصـال مفتوحـة بـين أصـحاب المصـلحة والمسـؤولية وتضـع سلسـلة واسـعة مـن المعلومـات فـي متنـاول الجمهـور كمـا أنّهـا تُسـاعد علـى مسـاءلة الأجهـزة المحليـة لأنّهـا تـوفر المعلومات للمواطن المحلي .[1]
- **الشـرعية** : تعنـي قبـول المـواطن المحلـي لسـلطة هـؤلاء الـذين يحـوزون القـوة داخـل المجتمـع ويُمارسـونها فـي إطـار قواعـد وعمليـات وإجـراءات مقبولـة وأن تسـتند إلـى حكـم القـانون "Rule of law " والعدالـة وذلـك بتـوفير فـرص متسـاوية للجميـع مـن أجـل الحفـاظ علـى مسـتوى حيـاتهم والسـعي إلـى مسـتوى أفضل .[2]
- **الاسـتجابة** : ان تسـعى الأجهـزة المحليـة إلـى خدمـة جميـع الأطـراف المعنيـة والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء والمهمشين .

[1]– صافية بسعود، " الحوكمة المحلية في الجزائر نحو بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد ، " (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية : تخصص إدارة وحكامة محلية ، جامعة المسيلة، 2014/2013.

[2]– وفاء معاوي : " الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق ، بقسم العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة باتنة ، 2009 /2010) ، ص 32.

- **الرؤيـــة الاســـتراتيجية** : وهـي الرؤيـة المبنيـة علـى معلومـات ومعطيـات سوسـيو اقتصـــادية واجتماعيـــة وثقافيـــة مســـتنبطة مـــن الواقـــع ، تهـــدف إلـــى تحســـين أوضاع السكان وتوعية المجتمع ككل .[1]

جدول رقـم (02) : يوضح خصائص الحوكمة المحلية وفق المؤسسات الدولية .[2]

المؤسسة العالمية لبريد الخدمات (S.W.E.P)	المفوضية الأوروبية (C.E)	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)
• التقويم . • التوقع . • الديمقراطية التشاركية • التعاون مع أصحاب الحصص	• الانفتاح . • المشاركة . • المسؤولية . • الفعالية . • الاتساق .	• الالتزام بالمسؤولية . • الشفافية . • الكفاءة والفعالية . • الاستجابة . • التوقع وحكم القانون

الفرع الثالث: فواعل الحوكمة المحلية

إنّ وجـود فوعـل للحوكمـة علـى المسـتوى الـوطني يقتضـي كـذلك فواعـل لهـا على المستوى المحلي وهي مايلي :

أولا: دولـــة فاعلـــة وقـــادرة : فلكـي تـتمكن الحوكمـة المركزيـة مـن نقـل بعـض اختصاصـاتها للسـلطة المحليـة (اللامركزيـة) بمـا يحقـق الفعاليـة يجـب عليهـا أن تـوفر هذه الآليات .

1. ضـرورة التنسـيق بـين مسـتويات الحكومـة المختلفـة لتـوفير القـدر الكـافي مـن الشفافية والمساءلة .
2. وضع نظام رقابي فعال يسمح بمراقبة السلطات المحلية وتنظيمها .
3. تغطية الحاجات المادية بما يكفل تلبية الاحتياجات الشعبية .

[1]– سميرة جيادي ، " الحكامة الجيدة والتنمية المحلية " ، مداخلة مقدمة خلال فعاليات اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة ، جامعة مولاي مكناس ، المملكة المغربية 08 ماي 2010 ، ص 05.

[2]– شاهيناز ورشاني ، مرجع سابق ، ص 50.

ثانيا: سلطات محلية مؤهلة : لابد من أن تكون الجماعات المحلية أكثر استجابة لتطلعات المواطنين ويكون عن طريق التزامها بمستوى الممارسة الديمقراطية وطبيعة الشفافية السائدة التي تسمح بتفعيل المساءلة والمحاسبة والوعي في الانتخابات .[1]

ثالثا: إشراك المجتمع المدني : ضرورة وجود مجتمع مدني منظم البنية ، واسع الاتّصال قادر على جمع الأراء والتعبير عنها لكي تستجيب السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين المحليين .

رابعا: قطاع خاص تنافسي : يجب أن يكون القطاع الخاص مؤهل لمساعدة الهيئات المحلية على تقديم الخدمات المحلية للمواطنين .[2]

شكل رقم (02) : الأطراف الفاعلة في الحوكمة المحلية .[3]

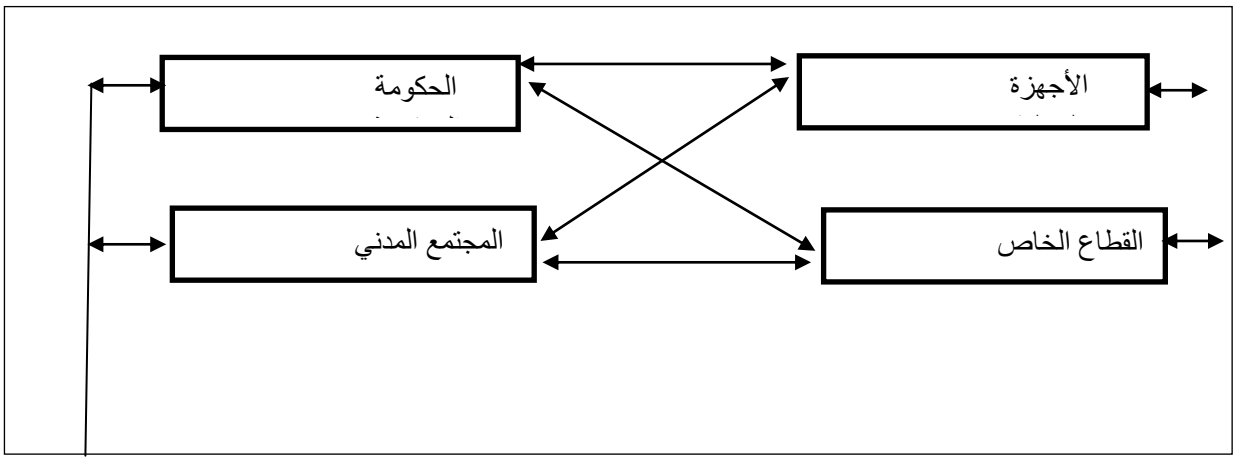

المطلب الثاني: الشراكة المجتمعية : الماهية، الأركان، المستويات

تعد الشراكة المجتمعية نافذة تطل بها الجهات المختلفة على المجتمع لتجسد تطلعات الاتصال على مختلف الأصعدة بما فيها المجتمع و شرائحه ومؤسساته المختلفة من خلال تنميته والتفاعل مع احتياجاته ، تتمثل الشراكة المجتمعية بصفة

[1]– جلال بهي الدين ، مرجع سابق ، ص ص 78–79.

[2]– صافية بسعود ، مرجع سابق ، ص 38.

[3]– وفاء معاوي ، مرجع سابق ، ص 43.

عامة اسهامات أومبادرات معنوية و مادية تستهدف كل أو بعض أطراف المجتمع أو البيئة المحلية من خلال أعمال ومشاريع المسؤولية المجتمعية والتي تتطلب تعاونا وشراكات وتبادل الخبرات بين مختلف الأطراف وتبادل الخبرات و تعزيز عناصر الضعف والاستفادة من عناصر القوة لدى الآخرين.

الفرع الأول: ماهية الشراكة

إنّ الشراكة مفهوم واسع من خلال اشتماله على عدد من المعاني والأبعاد المختلفة مما جعل التطرق إليه يختلف من مفكر لآخر حسب طبيعة توظيفه في مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية والخدماتية ، وبدأ تداول هذا المفهوم في بداية الستينات وكان ذلك تحت مسميات التعاون ، التشارك ، المشاركة ، وهي مفاهيم تتفرع من مفهوم أوسع هو مفهوم " التعاقد " ويقصد به إيجاد صيغة جديدة للحكم تقوم على ثلاث دوائر متقاطعة في مصلحة ما من العمل المشترك ، تمثل هذه الدوائر ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وتنطوي على تحديد مجالات العمل والنشاط لكل من أطرافها الثلاث .

كما أنّ مفهوم الشراكة يعني أكثر من عقديْن اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك ، فهو يعني تظافر جهور الحكومة مع المجتمع المدني والتطلع الخاص سواء على المستوى الوطني أو المحلي في مواجهة أيَّة مشكلة ، من خلال اتصال فعال للوصول إلى اتفاق ، مع تعاون للوصول إلى صياغة مقبولة لهذه الشراكة ، سواء أكان هذا الأمر ملزمًا بعقد مشاركة رسمية أو تعاون ملزم بقيم (شراكة غير رسمية) ، وتأتي الشراكة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة من خلال التنسيق ، وصلاً إلى المشاركة الفعالة في التنفيذ الفعلي لإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة ... تعني تعاون واهتمام بتبادل الأفكار وصولا إلى بناء علاقات تعاونية يشارك فيها الشركاء في مواجهة المشكلات وتحديث الخبرات وتطويرها والمساعدة وتعزيز الثقة

والممارسات التعاونية المتبادلة بين الشركاء التي تسمح بالتجديد والتحديث في الإعداد والتخطيط لدعم البرامج وتنفيذها .[1]

ونظرًا لأهمية المفهوم فقد استعمل على نطاق واسع من قبل بعض المؤسسات الدولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1997 البنك الدولي 1989 وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ، حيث أضحى يُعدُّ توجّهًا تنْمويًا يقوم على أسسٍ تكاملية بين الحكومة والقطاع الخاص المدني للتحقيق التنمية .

الفرع الثاني: ماهية الشراكة المجتمعية

يقصد بالشراكة المجتمعية بمفهومها الشامل إشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية أو تنظيم مؤسسي محلّي لا مركزي يُشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل في الدولة سواء أكانت خدمية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية على شكل مجموعات في مؤسسات غير ربحية منتخبة أو معينة ، تتلقى دعمًا رسميًا وشعبيا وتفويضا في مؤسستها ومشاريعها التنموية ، وتخضع للوصاية أو لأشراف إدارة عليا وتكون بمثابة جسر بين أهالي المنطقة وبين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات المجتمعية محليًا وإقليميًا وعالميًا ضمن سياسة الدولة ، بحيث تحقق مبادئ وأسس الشراكة في العمل والخدمات المرتبطة به ، وتمارس في أداء مهامها واختصاصاتها ومراقبتها وتقويمها وتحفيزها من أجل تنفيذ المشروعات وإداراتها وصيانتها ،واستمراريتها بسياسة واضحة تعتمد المشورة والخبرة والعدالة والشفافية .[2]

---

[1]– نادية عيشور ، " العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة " ، ورقة بحث قُدّمت في الملتقى الدولي حول : " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي " ، سطيف ، الجزائر 8–9 أفريل 2007 ، ص 259.

[2]– السيد عبد الله السيد مجيد العالي ، " الشراكة المجتمعية في العمل البلدي " (ورقة بحث قدمت في مؤتمر العمل البلدي الأول ، مركز البحرين للمؤتمرات 26–27 مارس 2006) ، ص 1.

وبـرز مفهـوم الشـراكة المجتمعيـة كإحـدى مـؤئرات الحوكمـة حيـث يقصـد بـه عمليـة التفاعـل بـين ثـلاث مكونـات أساسـية هـي القطـاع العـام ، القطـاع الخـاص ، المجتمـع المـدني بهـدف تحقيـق تنميـة شـاملة ومسـتدامة وتتجسـد الشـراكة المجتمعيـة مـن خـلال المكونـات والشـركاء الثلاثـة كقـوى داخـل المجتمـع كـلٌ منْهـا يـؤدي دوره ويقـع على عاتقه الالتزام تجاه المجتمع وأشكاله كافة .

الفرع الثالث: أركان الشراكة المجتمعية

أولا : الدولـة : ممثلـة بأجهزتهـا المختلفـة ، ومـن بينهـا الجهـاز التنفيـذي الـذي يضـطلع بمهـام عديـدة متعلقـة بتـوفير القطـاع القـانوني والتشـريعي الثابـت والفعَّـال والبيئـة الممكنـة لأنشـطة القطـاع العـام والخـاص علـى حـد سـواء فهـي تقـوم بـدور القـوة المحفـزة بتـوفير العدالـة والاسـتقرار كمـا لهـا خـدمات سـيادية تنفـرد بهـا عـنْ غيرهـا كـالتعليم والاسـتثمار فـي البنـى التحتيـة والخـدمات العامـة ، كمـا تضـع حيـز التنفيـذ آليـات اقتصـاد السـوق وترقيـة القطـاع الخـاص وتنسـيقه كمـا أنّهـا تـتحكم وتراقـب ممارسـة القـوة وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية.[1]

ومـن خـلال هـذه التحـديات توجـب علـى الدولـة فـي إطـار الحوكمـة التشـاركية أن تـوفر جميـع الشـروط وتفـتح المجـال أمـام القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني للقيـام بـدورهم فـي إطـار التنسـيق المسـتمر بـين جميـع الأطـراف للوصـول إلـى الأهـداف التشـاركية الكبـرى وخاصـة فيمـا يتعلـق بتحسـين حيـاة المـواطن علـى المسـتوى الـوطني والمحلي وتحقيق التنمية المحلية المنشودة .

ثانيـا – القطـاع الخـاص : أصـبح القطـاع الخـاص يلعـب دورا كبيـرا كشـريك فـي الإدارة والتنميـة وهـذا مـا يتناسـب مـع المسـؤولية الاجتماعيـة التـي تقـع علـى عاتقـه فهـو يسـتطيع أن يـوفر الخبـرة والمـال والمعرفـة اللازمـة لعمليـات التنميـة بالشـراكة مـع

[1]– بلال خروفي ، " الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2011 / 2012 ، ص 40.

السلطات المحلية وأجهزة الدولة كما يمكنه تأمين الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الاحصائيات الدورية بالإضافة إلى دوره في توفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة ومكافحة الفقر وكل هذه الأدوار التي يؤديها تصبُّ في إطار أسس الحوكمة التي تهدفُ إلى الاستغلال الأمثل لموارد الدولة لتحقيق التنمية المستدامة .[1]

ثالثا- المجتمع المدني :

أصبح هذا المصطلح ملازما لمفهوم الدولة المعاصرة ، كما أنّه صار شائعا في الخطاب السياسي والمناظرات الجدلية في العقود الأخيرة ، وقد اقترح البنْك العالمي ضرورة فتح المجال للحريات السياسية بما يُنتجُ أحْزابًا سياسية تعددية ومجتمع مدني مستقل وفعال ومبادر وذلك ما يخلق عددا من الحركات الاجتماعية والسياسية التي تؤسس للديمقراطية التشاركية قوامها الإنسان المواطن وتمكين المواطنين من حقوقهم المتكاملة والمضمونة وبهيكلية دستورية وقانونية والمحميّة بقضاء فعال ومستقل ، وبشكل عام يعتبر المجتمع المدني أحد العناصر الأساسية في بناء نظام الجودة السياسية ، كما يضمن التفاعل ضمن شبكات اجتماعية وسياسية وبناء قدراتها وتعبئتها للمشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية .

فالشراكة المجتمعية إذًا تمثل عملية تطوعية تقوم على المشاركة في تحمل الأعباء والمنافع وهي في ذلك تستهدف أفضل استغلال ممكن لموارد الأطراف ، وتقوم على مبدأ العدالة أي التوازن بين التكلفة والعائد بالنسبة لكلّ طرف ، فكل طرف لابدّ من أن يحصل على عائد يتناسب مع ما يقدمه من موارد وما يبذله من تكلفة ، حيث

[1]- شعبان فرج ، " الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000 – 2012) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2011 / 2012 ، ص 14.

تشترك جميع الأطراف الداخلية في عملية وضع الأهداف وصنع القرارات وفي توزيع الأدوار .[1]

الفرع الرابع : أشكال ومستويات المشاركة المجتمعية

تأخذ المشاركة المجتمعية ، ومشاركة المواطنين شكلا تلقائيا أو شكلا ذا طابع مؤسسي ، ويمكن بذلك للمشاركة أنْ تنطلق من القاعدة ، أو مباشرة من المواطنين في شكل تصاعدي ، غير أنّه يُمكن للمسؤولين السياسيين أيضًا طلبها وتأخذ بذلك شكلا تنازليا ، ويمكننا كذلك أن نميّز داخل المشاركة المؤسساتية بين النموذج الهرمي والنموذج التفاوضي .

أولا- نماذج الشراكة المجتمعية

1.النموذج الهرمي : يتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية التي تعرض المشروع على الأشخاص المستشارين ، ويهدف إمّا إلى نشر المعلومة لدى المواطنين في أدنى أشكال التشاركية أو إلى استشارة السكان أو جزء منهم أو إلى التشاور الذي يفترض تبادلاً بين مختلف الأطراف المعنية بالمسألة المطروحة .[2]

2.النموذج التفاوضي : يكون المشروع في هذه الحالة ثمرة مفاوضات جدية وهو نوعًا ما منتج بصورة جماعية من قبل كل المشاركين ويتم تأطير هؤلاء بشكل يسمح لهم بالوصول لتبني ثقافة تشاركية موحدة ، فالمساهمون في المسار التشاركي ينْحذرون من جمهور ذي خصائص متنوعة جدًا ، ويتوقف ذلك في الحقيقة على المسألة المطروحة أو على موضوع التعبئة : إذْ يمكن أنْ يتعلق الأمر بالمواطنين بصفة فردية أو بممثلي المجتمع المدني المنظم أو بجماعات المصالح أو الخبراء ... إلخ.[3]

---

[1]- قصار الليل جلال ، ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 106.

[2]- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ،dri ، مرجع سابق ، ص 10.

[3]- مرجع سبق ذكره ، ص 10.

أمّـا فيمـا يخـص مسـتويات المشـاركة أو مسـتويات الديمقراطيـة التشـاركية المحليـة فهـي مهيكلة حول عدّة عناصر .

ثانيا: مستويات المشاركة المجتمعية

1.الإعــلام : يتمثـل بالنسـبة للجماعـات المحليـة فـي وضـع المعلومـات المتعلقـة بتسـيير الشـؤون المحليـة علـى ذمـة العمـوم ، وهـي مرحلـة أوليـة لكـل تـدبير تشـاركي حيـثُ تُنشـرُ المعلومـات علـى العامـة بصـورة مباشـرة فاعلـة أو علـى الأقـل إطْـلاع المـواطنين بصورة غير مباشرة على المعلومات التي قد تهمُّهم .

2.الاستشــارة : حيـث تطالـب الإدارة رأي الشـعب الـذي يبـدي اهتمامـا فـي اتخـاذ القـرار مـن دون أن تكـون مرغمـة علـى التقيـد بـه ، ويمكـن أن تكـون الاستشـارة مسـبقة وأن تسـاعد مبتكـري المشـاريع الجديـدة فـي وضـع مسـورة المشـروع ، كمـا يُمكـن أن تلجـأ الإدارة إليـه فـي مرحلـة متقدمـة مـن المشـروع بهـدف مسـاعدة مـدير المشـروع فـي إعـداد تقييمه واتخاذ القرار .[1]

3.التشــاور : تقتـرح الإدارة إطـلاق حـوار مـع الشـعب وهـي ملزمـة باعتمـاد نتائجـه عنـد اتخـاذ القـرارات يمكـن أيضـا اعتبـاره كـالتوفيق بـين المصـالح المتضـاربة فـي تطبيـق برنـامج عمرانـي ، ويعتبـر التشـاور علـى نطـاق ضـيق ضـمن إطـار المشـاريع المصـغرة أكثر تجانسا كإعادة تأهيل حي سكني مثلا .

4.اتخــاذ القــرار بصــورة مشــتركة : تتخـذ الجماعـات المحليـة والمواطنـون قـرارات مشـتركة حـول بعـض المسـائل والرهانـات المتعلقـة بالسياسـات والتصـرف المحليّـيْن ويمكـن أن يُتَّخـذ القـرار المشـترك بطـريقتين الإنتـاج المشـترك أو الشـراكة مـن جهـة أو التفويض من جهة أخرى.

[1]– قصار الليل جلال ، ناجي عبد النور ، مرجع سابق ، ص 107.

بقي التذكير أنّ هذه المستويات لا يستبْعد أحدها الآخر بل يمكنها أن تتكامل ، وأيضا يجب الإشارة إلى أنّ المبادرات التشاركية في مختلف البلدان التي تتبنى الديمقراطية التشاركية المحلية تنحصر في الإعلام والإستشارة فقط ، وفي أفضل الحوال التشاور ، لكن نادرًا ما يتم تطبيق آلية القرار المشترك .

جدول رقم (03) : يوضح مستويات المشاركة المجتمعية في الشأن المحلي.[1]

الإعلام .1	الاستشارة .2	التشاور .3	اتخاذ القرار بصورة مشتركة .4
يتمثل بالنسبة للجماعة المحلية في وضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم. وهي مرحلة أولية لكل تمشٍ تشاركي .	تقوم الجماعة المحلية بإعلام المواطنين حول مشاريع محددة وتطلب منهم آراءهم بصورة مسبقة . ويجد المواطنون أنفسهم في موقع الملاحظين غير أنّ الجماعة المحلية يمكنها توجيه خبراتها وقراراتها وفقا للأداء والملاحظات التي يعبّرون عنها ويمكن استخدام الاستشارة	تجري الجماعة المحلية حوارا مع المتساكنين وتنشئ فضاء لذلك ، يتم إعلام المواطنين بمشروع أو بقرار يجب اتخاذه ويمكنهم اقتراح أفكار وإبلاغ أصواتهم . –ويمكن أن تجبر الجماعة المحلية على أخذ مقترحات المواطنين بعين الاعتبار عند اتخاذها القرار ،	يتخذُ الجماعات المحلية و المواطنون قرارات مشتركة حول بعض المسائل والرهانات المتعلقة بالسياسات والتصرف المحليين ويمكن أن يتخذ القرار المشترك بطريقتين : الإنتاج المشترك أو الشراكة ، حيث يتم إعداد المشروع بشكل مشترك ، ويشارك المواطنون في انجاز المشروع مع الفنين

[1]– المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية dri ، مكتب تونس ، مرجع سابق ، ص 11.

www.democrac/–Reporting,org

	لاقتراح البلدية أو ابطاله وتتولى الجهة صاحبة القرار تنظيم الاستشارة وتبليغ نتائجها للأشخاص الذين تمتْ استشارتهم ويحتفظ المجلس البلدي بسلطة القرار ولا يملك المواطنون بالضرورة سلطة اقتراح حول على البلدية .	وبذلك يسمح التشاور بادماج الموطنين الفاعلين المحليين بشكل مباشر وأكثر فعالية في مسار إعداد القرار عندما يتعلق المر بمشروع معين	ويبلورون الحلول سويًا –التفويض : حيث تفوض السلطات المحلية جزءا من سلطتها للمواطنين وتقبل تطبيق القرارات المتخذة من قبلهم. وتُحيلنا آلية القرار المشترك على آليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء المحلي .

شكل رقم (03) : يوضح مميزات التدبير التشاركي[1]

[1]–قوي بوحنية ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع 2015 ، ص ص 27– 28.

خلاصة الفصل الأول:

ما يمكن قوله أن الديمقراطية التشاركية تعد شكلا من أشكال التسيير المشترك للشأن العام المحلي، يقوم على فكرة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالشأن المحلي في جميع المجالات وهذا في إطار تجسيد سياسة الحكم الراشد .

كما أن المقاربة التشاركية أضحت إحدى أهم الآليات الإصلاحية التي تلجأ إليها الدول لبلوغ الأهداف التي تسعى إليها وخاصة في ما يخص الرفع من آداء التنمية وذلك عن طريق تعدد الفاعلين في هذا الميدان بفضل إدماج هذه المقاربة التي ترتكز على الشراكة البناءة بين كل المعنيين بالتنمية على المستوى الوطني و المحلي ممثلا في الجماعات المحلية .

يحمل الحكم الراشد في طياته الكثير من الأبعاد، إلا أنه في الغالب يعبر عن حسن استخدام الموارد بما يخدم المصلحة العامة ويستجيب لاحتياجات التنمية ، كما أنه يقوم على الشراكة الإستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

تبرز أهمية الحوكمة المحلية كمصطلح مرادف للحكم الراشد في أغلب الأحيان من خلال كونه يتبنى تطبيق مبادئ الحكم الراشد كالشفافية و المساءلة وحكم القانون على المستوى المحلي، ومن هنا فهو يعد مطلبا ملحا لترقية الجماعات المحلية ونجاحها خاصة إذا اقترن بمبدأ المشاركة المجتمعية و هو مايصطلح عليه بالحوكمة المحلية التشاركية التي تعني في الأدبيات الدولية مقاربة متكاملة تقوم على اعادة توزيع الأدوار وتشكيل العلاقات بين الفواعل المعنيين بعملية التنمية المحلية وتحقيق الثروة.

الفصل الثاني:

الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر قراءة الواقع ، الأدوار التحديات وسبيل التفعيل

المبحث الأول : دواعي التحول نحو التدبير التشاركي والحوكمة المحلية

بالرغم من التطور الحاصل في عمل الإدارة المحلية ومساهمتها في التنمية المحلية والتخلي عن النموذج التقليدي الذي تلعب فيه السلطات المركزية الدور الأبرز في عملية التنمية محليًا، واعتماد النموذج الحديث القائم على مبادئ الحوكمة المحلية أين تشارك فيه كل الفواعل مع الفعاليات غير الرسمية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك في ظل الشفافية والمساءلة والمشاركة وحكم القانون ، إلاّ أنّ بعض الجماعات الإقليمية في عدّة دول مازالت تعاني من عدم قدرة هذه الوحدات المحلية على استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة ، وتعجزُ عن مواكبة التطورات الداخلية والخارجية المتسارعة في ظل تنامي الوعي السياسي للمواطنين مما جعلها مضطرة لتبنّي مقاربة الحوكمة المحلية التشاركية وتوفير البيئة المناسبة لتجسديها لتعزيز صنع السياسات التنموية المحلية الفعالة ومواجهة التحديات الاقتصادية والمالية في الدولة .

المطلب الأول : مبررات إدماج الحوكمة المحلية التشاركية على مستوى العمل المحلي

وباعتبار أنّ المقاربة التشاركية تتطلب تطبيق واعتماد نمط الحوكمة في التسيير وتعزيز اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية ، وعليه فإنّ حتمية اتجاه الجزائر نحو الحوكمة المحلية فرض أمرين أساسين :[1]

الفرع الأول : على المستوى الفكري : ضرورة التكيف مع التحولات الفكرية العالمية وما أفرزته من مفاهيم جديدة بدل المفاهيم التقليدية كاللامركزية عوضًا عن المركزية ، والتشاركية بدل الفردانية والاستشارية بالقرار بديلا عن الإحتكار ... إلخ .

[1]– فارح رابح ، دور الفواعل الجديدة في خلق الثورة داخل الجماعات المحلية – التشاركية أنموذجا – مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مسيلة ، تخصص إدارة محلية ، السنة الجامعية 2019 – 2020 ، ص 63.

الفرع الثاني : على المستوى الميداني الواقعي : حيث تراجع أدوار الدولة التقليدية فلم تعدْ الفاعل الوحيد الذي تتوقف عليه مسألة تحقيق التنمية المحلية بل هناك بروز لفواعل مجتمعية تشارك الدولة في ذلك الدور في إطار التعاون والتنسيق والتكامل .

المطلب الثاني : دواعي الاهتمام بالحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر :

هناك عدة أسباب ودواعي إلى تبني المقاربة التشاركية في التدبير المحلي وهي كما يلي :

الفرع الأول : الأسباب السياسية :[1]

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات ترتبط بـ :

✓ عولمة القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان .

✓ اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص .

✓ تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي .

✓ عجز الأجهزة الحكومية عن قيادة عملية التنمية والتكيف مع المتطلبات المتزايدة للمجتمعات .

✓ تضخم الجهاز البيروقراطي وترهّل الإدارة الحكومية لاعتمادها على وسائل وتقنيات قديمة .

✓ ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية .

✓ تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي إذْ تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات ورقابتها ، فإنّ قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرًا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها .[2]

---

[1]– محمد عصام أحمد ، حسان ثابت جاسم ، علاء أحمد حسن ، " جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الالكترونية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد 93 ، 2012 ، ص 285.

[2]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، أسس ومجالات العلوم السياسية ، الإسكندرية للكتاب 2012 ، ص ص 363 –364.

- أهمية إشراف المواطنين في إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديمقراطية والحوكمة المحلية فحسب ، بل تتطلبه الإدارة الناجحة ، ذلك أنّه من الأصول المقررة في علم الإدارة العامة أنّ أي مرفق تتولاه سلطة مركزية لابد لنجاحة أن يلقى نوعا من التجاوب من طرف المواطن الذي يخدمه المرفق ، ونتيجة لذلك كان لابد من تظافر الجميع وتعاون الجهود الحكومية المركزية مع الجهود الشعبية لضمان تسيير أداء المرفق العام، بحيث أنّ اشراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذا المرفق على المستوى المحلي هو تحقيق التعاون على الوجه الأكمل .[1]

الفرع الثاني : الأسباب الاقتصادية :[2]

- ✓ الأزمات المالية التي أصبحت تمر بها الدول الوطنية من حين لآخر وتعجز عن مواجهاتها وهو ما فرض إشراك فوعل جديدة لمساعدتها في صنع وتنفيذ السياسات العامة .
- ✓ الانتقال نحو نموذج اقتصاد السوق وتحول النظرة حول دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الحياة السياسية والاقتصادية .
- ✓ انتشار ظاهرة الفساد وتفشيها في جل الدول ممّا يتطلب إيجاد آلية فعّالة لمواجهتها.

الفرع الثالث : الأسباب الاجتماعية :

- ✓ استمرار التعامل بمنطق العلاقات الاجتماعية والقرابة في الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية .
- ✓ انتشار البطالة ومالها من تداعيات .
- ✓ استمرار تفشي ظاهرة الأمية .

---

[1]– لزرق حبشي ، ياسين بن الحاج جلول ، " المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية (قراءة في قانون البلدية والولاية) ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 02 ، جامعة تيارت ، أكتوبر 2015 ، ص 113.

[2]– محمد عصام أحمد ، المرجع السابق ، ص 285.

✓ تراجع المستوى المعيشي للمواطنين في المجالات الصحية التعليمية ، المالية .[1]

الفرع الرابع : الأسباب الدولية :

متطلبات العولمة والثورة التكنولوجية وخدمات الانترنت وجودة الخدمات دفع إلى الاهتمام بتبني حوكمة تتماشى مع هذه التطورات والتغيرات .

✓ موقع الجزائر في محيطها المتوسطي ، العربي ، المغاربي والإفريقي وتنوّع شراكاتها فرضت عليها إدخال إصلاحات و تغييرات على البنية الإدارية المحلية تجعلها تستجيب للمعايير الخارجية .

✓ مسايرة الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية التشاركية .

[1]– المرجع نفسه ، ص 286.

المبحث الثاني : دور التدبير التشاركي وإسهامات الفواعل المجتمعية في تعزيز وتفعيل الحوكمة المحلية

يرتبط إشراك الموطن في الحياة السياسية بمبدأ الديمقراطية لتحقيق الحوكمة المحلية ويعد التدبير التشاركي من الآليات المهمة في تعزيز الديمقراطية المحلية عن طريق إدماج المواطنين في العمل التشاركي الذي يرمي إلى رسم مختلف السياسات المحلية وصنع القرار المحلي لتحقيق التنمية المستدامة في إطار يعكس المصالح الحقيقية للمجتمع المحلي مع مراعاة كل العوامل الإجتماعية والثقافية و البيئية المؤثرة.

المطلب الأول : دور التدبير التشاركي في تعزيز وتفعيل معايير الحوكمة المحلية .

بادرت الكثير من الدول اعتماد مقاربة التدبير التشاركي وتطبيقها على المستوى الوطني والمحلي ، وهذا في سبيل تكريس دولة القانون بكل مقوماتها وتعميق المساءلة وتعزيز الشفافية وبالتالي تجسيد الحوكمة المحلية .

الفرع الأول : أهداف التدبير التشاركي على المستوى المحلي

الهدف الأسمى للتدبير التشاركي هو ضمان إشراك أكبر عدد من السكان ، أفرادا ومنظمات في تصور وتدبير كل أنشطة التنمية التي تهم جماعاتهم ، فهو يُتيحُ تمثيلية حقيقية لهؤلاء فيما يتعلق بعرض قضاياهم والدفاع عنها إزاء المخاطبين والفرقاء الآخرين (السلطات الإدارية المحلية والممثليات الخارجية للإدارة المركزية ، ومؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة...) ويقوي مشاركتهم السياسية بتمكينهم من إسماع صوتهم حول العمل الجماعي وهذا ما يؤدي إلى تغيير نظرتهم للعمل الجماعي التشاوري وتحسين مواقفهم من المشاركة في تدبير الشأن العام والمحلي .[1]

[1]– محمد الهيلوش ، " التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة للحكامة المحلية الجيدة " ، مداخلة مقدمة خلال فعاليات الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول المجتمع المدني والحكامة الترابية ، المملكة المغربية ، ماي ، 2011 ، ص 85.

يساعد التدبير التشاركي أيضًا على اكتشاف الطاقات البشرية والنخب التي تتميز بالكفاءة والفعالية والقدرة على تدبير الشأن المحلي بشكل ناجح ، كما يسمح بتعبئة أفضل للموارد والامكانيات البشرية وخفض التكاليف (جلب الهبات والمنح ، التطوع وغير ذلك).[1]

يعمل التدبير التشاركي على تجسيد عقد الشراكة بين ثلاث قطاعات : الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وتعتبر هذه القطاعات من بين أهم الفواعل الأساسية التي ترتكز عليها الحكامة المحلية الجيدة ، فإذا كانت الحكومة فاعلاً رئيسيا في عملية صنع السياسة العامة ، فإنّ القطاع الخاص يسعى هو الآخر إلى تحقيق التنمية وتوفير فرص العمل ، وتعميق الشفافية وتحسين الخدمات بما يتميز به من قدرة على الابتكار والتجديد ، بينما المجتمع المدني يساهم في تعبئة جهود المواطنين للمشاركة في الشأن العام والمحلي ، وتعزيز المساءلة ونشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع .[2] فالمجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومبادئ الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف ، وهي نفس المعايير التي تقوم عليها الحوكمة المحلية .[3]

وتعتبر منظمات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند المواطنين والمساهمة الفاعلة في تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان مختلف الحقوق والحريات وتعزيز حكم القانون وممارسته بشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة .

---

[1]– المرجع نفسه ، ص 85.

[2]– مسعود البلي ، عبد العزيز عقاقبة ، " توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد الخامس ، جامعة باتنة ، مارس ، 2015 ، ص 429.

[3]– عبد الكريم هشام ، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي "، مجلة المفكر ، العدد السابع ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، نوفمبر 2011 ، ص 334.

شكل رقم (04) يوضح الشراكة بين القطاعات الثلاث في الحوكمة المحلية

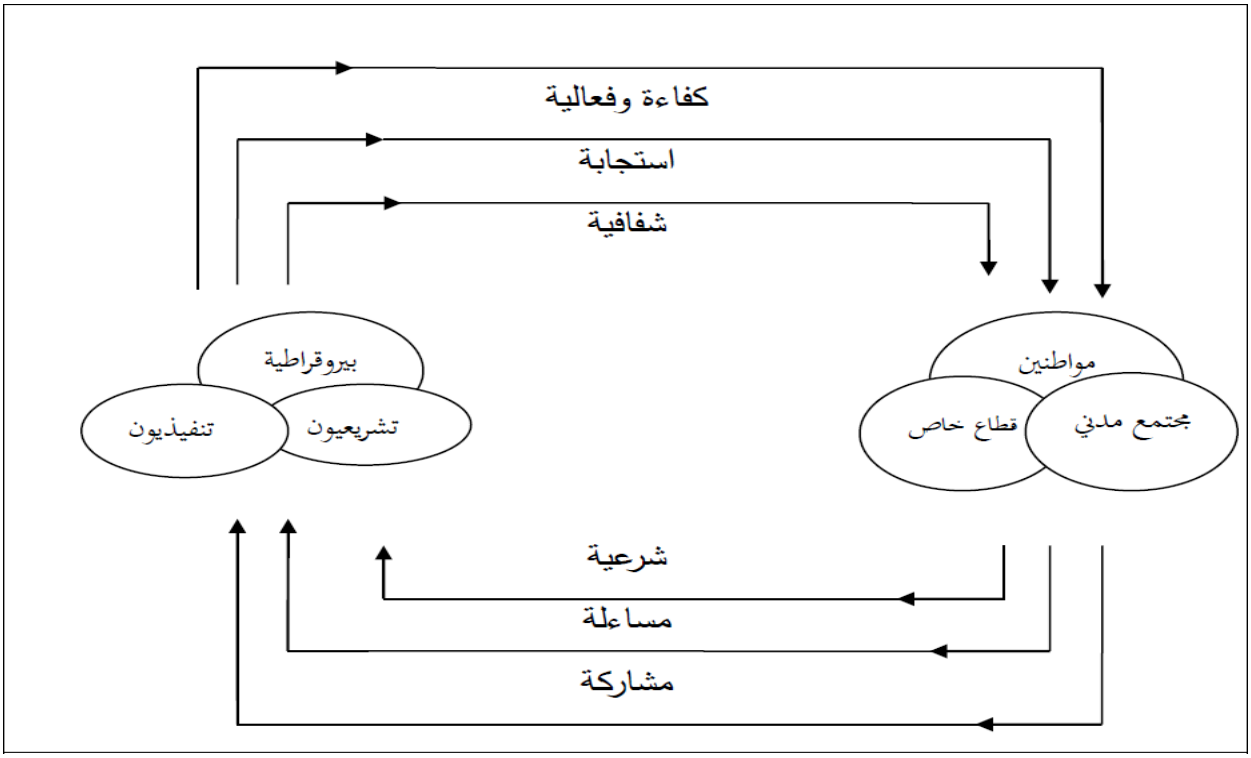

الفرع الثاني : أهمية التدبير التشاركي بالنسبة للمرأة

ويشجع التدبير التشاركي على اتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في المناصب الإدارية والسياسية على أساس المؤهلات والخبرات والكفاءات دون أن يكون جنسها عائقا في تولي تلك المناصب.[1]

وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز روح المواطنة وقيم العدالة والمساواة ، بضمان مشاركة فاعلة وفعلية للمرأة في الحياة السياسية .

وفي هذا السياق نشير إلى " اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ألزمت جميع الدول الأعضاء أن تتخذ في جميع الميادين ولا سيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل التدابير المناسبة ، بما في ذلك التشريع الذي يكفل تطور المرأة وتقدمها الكاملين ، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية

[1]– صابر بلول ، " التميكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجُهات الدولية والواقع " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، جامعة دمشق ، 2009 ، ص 680.

والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل ، وتلزم هذه الاتفاقية أيضا الدول الأعضاء بأن تتخذ التدابير المناسبة لتعديل النماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بهدف القضاء على التحيّزات والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة .[1]

إنّ تفعيل التدبير التشاركي يتمُّ من خلال العمل الاستراتيجي الذي يقوم على تصوُّر يعقلن وينظم وينسق التدخلات وذلك من خلال استشراف المستقبل عن طريق بلورة رؤية مستقبلية وتحديد الأهداف الاستراتيجية التي تتميز بالشمولية والعموم وأيضا من خلال التخطيط الذي يقوم على ترتيب الأولويات واكتشاف الاستراتيجيات المناسبة للاستجابة لحاجيات السكان وطموحاتهم وذلك في إطار التواصل الإيجابي والتشاور والحوار المنفتح على إشراك الجميع.

إنّ جوهر أهمية التدبير التشاركي تكمن في تفعيله لمبادئ حقوق الإنسان وخاصة في مجال حرية التعبير ، وكذا مبادئ الديمقراطية من خلال تبنّيه للشراكة في اتخاذ القرار .

المطلب الثاني: اسهامات الفواعل المجتمعية في تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية .

تسهم الفواعل المجتمعية كالمجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاع العام في تفعيل مبادئ وأسس الحوكمة المحلية ، ولقد أشرنا إلى بعض النقاط في السابق بهذا الخصوص وفي ما يلي نحاول التماس هذه الاسهامات وحصرها .

الفرع الأول : مشاركة المجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية :

لقد أدركت الحكومات الديمقراطية عجز المؤسسات الحكومية عن الوفاء بكل متطلبات المجتمع واحتياجاته المتزايدة ، ففتحت الباب واسعا لمؤسسات المجتمع المدني لمساعدتها على توفير العديد من الخدمات وبالتالي اتسمت العلاقة بين

[1]– مصباح السيباني ، " المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن ؛ التجربة التونسية مثالا ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 48 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس ، 2016 ، ص 154.

منظمات المجتمع المدني والحكومات في معظم هذه الدول بالشراكة القائمة على التعاون والتنسيق بما يخدم الصالح العام ويساهم في الارتقاء به[1].

إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا لا غنى عنه في عملية التنمية المحلية من خلال مساعدة الحكومة المحلية عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم التمويل المالي أو تقديم أفضل الخدمات لمختلف فئات المواطنين.

كما تسمح منظمات المجتمع المدني بمشاركة المواطن في صناعة وتنفيد السياسات العامة المحلية، وبهذا فإن المقاربة التشاركية تتيح فرصة كبيرة لتفعيل آليات ومؤشرات الحوكمة المحلية كآلية المشاركة التي هي جوهر المقاربة التشاركية وذلك عبر إشراك المواطن في القرار المحلي.

إضافة إلى ذلك فإن المقاربة التشاركية تتيح للأفراد مزيدا من الحريات والشفافية وإمكانية مساءلة المسؤولين المحليين، إذ تسمح الشفافية بالوصول إلى المعلومات وإمكانية مساءلة المسؤولين المحليين عن الأداء والنتائج مما يعزّز الانتماء لدى المواطن، ويرفع من كفاءة وفعالية الأداء في ظل الرقابة الشعبية.

ويلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدني تزوّد أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمناقشة لاختيار القيادات، ومن ثمّ للترشيح والانخراط في الحملات الانتخابية والتصويت ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية، تنعكس إيجابا على نشاطهم في الشأن العام المحلي إذ يكونون متشبعين بثقافة المشاركة الإيجابية والمساءلة والشفافية، وهذا من شأنه نشر ثقافة المشاركة الإيجابية والمساءلة والشفافية وهذا من شأنه نقل هذه الثقافة لفئات المجتمع المحلي الأخرى.

[1]– د. يوسف بن يزة، وأ. فيصل خميلة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل الحوكمة على المستوى المحلي: مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 6، العدد1، جوان 2019، ص40. .

الفرع الثاني: مشاركة القطاع الخاص في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية

في ظل عدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية ونتيجة للاختلالات التي عرفها التسيير العمومي للمرفق العام، برزت الحاجة إلى الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق آلية الخوصصة، وبذلك أصبحت عملية التنمية المحلية قاسما مشتركا لمجموعة من الفواعل الرسمية والغير رسمية التي من ضمنها القطاع الخاص الذي أصبح ينظر إليه كفاعل أساسي ومكمل لأدوار الدولة في تحقيق التنمية المحلية[1] وعن أسباب اللجوء والاستعانة بالقطاع الخاص في التسيير المحلي يمكن ذكر الآتي :

- ✓ عدم قدرة الدولة ومؤسساتها الرسمية على تحقيق مستويات عالية من التنمية بمفردها.
- ✓ عجز الدولة على تحمل أعباء الانفاق الاستثماري والبنى التحتية، وكذا أعباء برامج التنمية الاجتماعية، في ظل مطالبات المواطنين المستمرة لتحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الحكومية.

كما تهدف المقاربة التشاركية من خلال إشراك القطاع الخاص في الشأن المحلي إلى زيادة فاعلية السياسات العامة المحلية باستخدام عدة آليات من بينها تكفل القطاع الخاص بإنجاز المشاريع وعدم انتظار توفر الأموال لدى السلطات العمومية، مما يحول دون تأخر تنفيذ الاستثمارات، وفي كثير من الأحيان يكون القطاع الخاص أكثر فعالية وكفاءة في التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي، **لأن الخواص لديهم معرفة أكبر بفرص تحديات الاقتصاد المحلي مقارنة مع القطاع العام.**

[1]– باي أحمد وهوشات رؤوف، المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، ص277.

إن مشاركة القطاع الخاص في التنمية المحلية من شأنها إضفاء الشرعية اللازمة عليها، وتنقيتها من الاعتبارات السياسية لضمان استدامتها [1] كما يساهم في توفير مخصصات مالية للجماعات المحلية في إطار نظام الضرائب، أو عن طريق آلية التطوع وهو ما يساعد على تمويل المشاريع المحلية وزيادة الإنفاق.

الفرع الثالث: مشاركة القطاع العام في تفعيل الحوكمة المحلية التشاركية

ذكرت كثير من التقارير الأممية المتعلقة بقضايا التنمية وكذا المراكز البحثية المتخصصة أهمية خلق شراكة وعلاقات جيدة بين الحوكمة وشركائها، يكون أساسها التمكين المتبادل والتعاون على تفعيل آليات حوكمة التنمية المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين المحليين بما يتيح عدم هدر المقومات المحلية.

ولقد جاءت الشراكة بين القطاعات الثلاث نتيجة لفشل الحكومات ومؤسساتها في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة عالية، وبما يتناسب ويستجيب لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم كما أكدت التوجهات العالمية على أن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة واستمرارا وعدالة إذا عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل، ولم تقتصر على فئة بعينها، فالمشاركة تساعد في إعطاء الأهمية والأولوية لاحتياجات واهتمامات المواطنين في المجتمع كله[2].

ولذلك يجب على الحكومة والقطاع العام في ظل هذا التوجه الجديد التركيز على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وذلك بعقلنة وترشيد العملية كما يجب عليها الاجتهاد في إرضاء المواطنين بنفس مبدأ إرضاء الزبون في المجال

[1]- شريط عابد وبن حاج جلول ياسين: دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، السنة 2015، العدد 10، ص244.

[2]- بن حدة ياسين، ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة العلوم القانونية والسياسية، السنة 2018، العدد 02، ص430.

الاقتصادي والقطاع الخاص من حيث نوعية الخدمات وجودتها ومراعات عامل الوقت، إضافة إلى ذلك يجب إشراك الفواعل المحلية في التسيير المحلي بغرض تعزيز المشاركة والفعالية والكفاءة في رسم وتنفيذ ومتابعة السياسات العامة المحلية، وكذا تحقيق مستويات عالية من الشفافية والمساءلة بين الفواعل المحلية في ظل التنافس لتحسين الأداء وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الشعور العام بين المواطنين بالمساواة وسيادة القانون.

المبحث الثاني: واقع الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر

إن التغيير الأهم في الانتقال من منظومة الحكم المحلي واللامركزية الإدارية إلى نسق الحوكمة المحلية الأكثر تعقيدا يتمثل في ظهور فواعل جديدة تجسدها عناصر الحوكمة المحلية التي تعبر عن المقاربة التشاركية وتتمثل في الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حيث تهيىء الحكومة البيئة القانونية والسياسية لممارستها، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع لتهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة، أما المجتمع المدني فيهيئ التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات والأفراد للمشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية السياسية والاجتماعية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر

لم يكن هناك اهتمام قانوني واضح إلا بعد سنة 2011، تاريخ صدور قوانين الجماعات المحلية الجديدة المتضمنة تكريسا قانونيا للممارسة التشاركية محليا ثم أعقب ذلك تكريس دستوري تجسد في مواد التعديلات الدستورية لسنة 2016 وتعديلات دستور 2020 الأخيرة .

الفرع الأول: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية المحلية قبل سنة 2011:

إن الجزائر ومنذ الاستقلال سعت إلى الرقي بالواقع المعاش عن طريق التركيز على التنمية في جميع المجالات، إلا أن طبيعة النظام السياسي من جهة و**الذهنية الثورية للنخبة السياسية** من جهة أخرى كان بمثابة عائق لتحقيق هذا الغرض، وذلك لكثرة النماذج المجربة، وسوء التسيير خاصة في حقبة الحزب الواحد والنظام الاشتراكي، لكن مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي كان لابد من إصلاحات تواكب التطور الحاصل في العالم، وتحد من سيطرة نخبة معينة على صنع واتخاذ القرار في الجزائر، فكان دستور 1989 كبداية لإرساء قواعد

الديمقراطية، لكن سرعان ما أجهضت هذه التجربة مع توقيف المسار الانتخابي، لتدخل الجزائر في دوامة من العنف واللااستقرار الأمني والسياسي، ثم جاء دستور 1996 لإعادة بناء المؤسسات السياسية، جاءت بعده عدة تعديلات دستورية كرست كلها مبدأ سيطرة الدولة على الحياة السياسية رغم الإنفتاح والسماح بدخول فواعل رسمية وغير رسمية كشركاء في البناء السياسي والاقتصادي في الجزائر[1].

الفرع الثاني: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية المحلية ابتداء من سنة 2011:

مع مطلع 2011 حاوت الجزائر تبني خيار الديمقراطية التشاركية وذلك إثر الاصلاحات التي شهدتها البلاد خلال تلك السنة، والتي تزامنت مع الأحداث التي عرفتها المنطقة والتي أطلق عليها" ثورات الربيع العربي" حيث لم تكن الجزائر بمعزل عن هذه الموجة ، لكن النظام استطاع ترويض المعارضة ، كما تم الاعلام عن إصدار عدة قوانين* تمثل حزمة الاصلاحات السياسية [2].

لعل أهم القوانين المتبناة في سبيل تعزيز خيار الديمقراطية التشاركية، وبالأخص في شقها المحلي كان قانون البلدية رقم 11 – 10 [3]، داعيا إلى ضرورة تكريس مقاربة جوارية، عن طريق فتح قنوات اتصال بين المنتخبين المحليين

---

[1]– ناصر الدين باقي، المرجع السابق، ص 163– 164.

* من بين تلك القوانين، والتي صدرت لاحقا: القانون العضوي رقم 04/12 المؤرخ في: 2012/01/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، القانون العضوي رقم: 05/12 المؤرخ في: 2012/01/08، المتعلق بالاعلام، القانون رقم: 06/12 المؤرخ في: 2012/01/12، المتعلق بالجمعيات ج. ر.ج.ج، عدد 02، مؤرخة في: 2012/01/12.

[2]– أشار إلى ذلك، ناصر الدين باقي، المرجع السابق، ص 165 – 166.

[3]– القانون رقم: 10/11، المؤرخ في: 2011/06/22، المتعلق بالبلدية، ج. ر. ج. ج، عدد 37، مؤرخة في: 2012/07/03.

وسكان البلدية، على اعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد جاءت المادة 11 من قانون البلدية 11-10 بما يلي: "تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون..."

كما أكدت المادة 12 من هذا القانون على إمكانية وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية بهدف تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

وفضلا عن ذلك، فإنه يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي عند الاقتضاء الاستعانة بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، والذين من شانهم تقديم أي مساهمة فعالة ومفيدة لأشغال المجلس أو لجانه[1].

كما أن الديمقراطية التشاركية صارت مبدأ دستوري من خلال التعديل الدستوري 2016 أين أكد المؤسس الدستوري الجزائري على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، وعليه فإنه، يتضح جليا ومن خلال ما ورد ضمن أحكام قانون البلدية وكذا ما ساقه المؤسس الدستوري، أن الهدف من ذلك جعل مواطني البلدية طرفا فاعلا في تسيير شؤونهم المحلية خدمة للصالح العام.

[1]- انظر المادة 13ن من قانون البلدية 10/11.

وهو ما يعد أحد مرتكزات اللامركزية الإدارية، وأهم مظاهر وتجليات الديمقراطية التشاركية[1].

كما يكرس القانون المتعلق بحماية البيئة[2] مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة، وكذا الحقوق المخولة للجمعيات الناشطة في مجال حماية البيئة، وتخويلها حق المشاركة والمساعدة وإبداء الرأي وفق التشريع المعمول به، ولا يتسنى ذلك إلا من خلال تكريس الحق في الإعلام البيئي الذي يعتبر من الدعائم الأساسية للديمقراطية البيئية.

ومن أجل وضع المشاركة في مجال البيئة حيز التطبيق يكرس المشرع آليتي التحقيق العمومي، ودراسة التأثير أو موجز التأثير على البيئة [3] وذلك للسماح لكل شخص بإبداء آرائه وملاحظاته فيما يخص الآثار المحتملة لمشروع ما على البيئة.

في حين يكرس القانون المتعلق بالتعمير[4] آليات الاستشارة والتحقيق العمومي فيفرض استشارة الجمعيات والغرف الفلاحية والمنظمات والمهنية أثناء

---

[1]- انظر المادة 15 من قانون رقم 16-01 المؤرخ في: 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، ج رج ج، عدد 14، مؤرخة في: 2016/03/07.

[2]- انظر المواد 15 و16 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، المرسوم التنفيذي رقم 144-07، المؤرخ في 09 ماي 2007، يحدد المنشآت المصنفة لحماية البيئة، ج.ر. عدد 43 الصادر في 22 ماي 2007، والمرسوم التنفيذي رقم 07-145، مؤرخ 19 مايو سنة 2007، يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة.

[3]- نفس المرجع السابق، المواد 1 و5 و7 و8 و9 و15 و16.

[4]- أنظر المادة 15 من القانون رقم 90-29 مؤرخ في 01 ديسمبر 1990 يتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. عدد 52، الصادر 1990/12/02.

[4]- المواد 2 و17 و23 من القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر عدد 15، الصادر في 12 مارس 2006.

إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي، وكذا إجراء تحقيق عمومي لكلا من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

ويكرس القانون المتعلق بالمدينة مبادئ التسيير الجواري الذي بموجبه يتم البحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك، وتقييمها، كما يتم إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحياءهم وتسهر الدولة على المشاركة الفعلية للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة، ويضع المشرع أدوات لذلك تتمثل في التقييم والإعلام بكل أنواعه.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في قانون البلدية 11-10:

يعتبر مضمون المنظومة التشريعية في أي بلد **كمؤشر عالي الدلالة** على مدى الاهتمام بتبني مبادئ الحكم الراشد، لذا لابد لنا من قراءة قانونية للنصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، للاستقصاء عن مدى اهتمام المشرع بمفاهيم الحوكمة المحلية لاسيما فيما يتعلق بالشفافية والمشاركة.

الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون البلدية 11-10

يقصد بها مدى انخراط المواطنين المحليين في إدارة شؤون مجتمعهم وإتاحة الفرصة المتساوية والكافية لهم للتعبير عن مصالحهم وإبداء رأيهم في كل تدبير يخصهم.

ويمثل مبدأ المشاركة أحد أهم مؤشرات الحكم الراشد المحلي لما له من ارتباط بجملة مبادئ أخرى تتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة وإرساء النظام الديمقراطي وممارسة المواطنة كما أن له علاقة بمؤشر الشفافية والفعالية [1].

لقد أعطى المشرع من خلال القانون 11-10 البلدية مكانة مميزة تجعلها نواة لتمثيل الدولة على المستوى المحلي، كما نص صراحة على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية باعتبار البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، إضافة إلى ذلك ألزم المشرع المنتخبين المحليين بإبلاغ المواطنين واستشارتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني في كل الخيارات ذات الأولوية لاسيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال تخصيص الباب الثالث من القانون 11-10 تحت عنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

وفي سياق تجسيد مبدأ الممارسة الديمقراطية والتسيير الجواري تلتزم المجالس المحلية بالسهر على تطوير ومباشرة الاستشارة والاتصال مع الحركة الجمعوية والشخصيات المعروفة بحكمتها وسمعتها الطيبة لتحديد الطلبات الاجتماعية.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون البلدية 11-10:

ترتكز الشفافية على تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها ولضمان تحقيقها لابد من نشر المعلومات بعلنية وبصفة دورية من أجل عملية المشاركة والرقابة والمحاسبة وللشفافية مكانة بارزة في القانون الجديد بحيث أن

[1]- عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، القانون 12-07 مؤرخ في 12 فبراير سنة 2012، جسور للنشر الجزائر، 2012، ص113.

[2]- ع يونسي "استقرار المجالس المنتخبة وحماية مصالح المواطنين، أنظر الموقع الإلكتروني: http://www.djaeairess.com/elmassa/25950

المادة 22 فرضت لصق مشروع جدول أعمال الاجتماعات عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور، وجاء في المادة 26 أن جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، كما نصت المادة 30 على أن تعلق المداولات و استثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور[1] .

وعليه فإن نظام المداولات في المجالس الشعبية البلدية يمثل فرضة قيمة لممارسة الديمقراطية المحلية، حيث يسمح للمواطنين بممارسة التسيير ورعاية مصالحهم وشؤونهم وهو ما تهدف إليه مبادئ الحوكمة المحلية التشاركية.

المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في قانون الولاية 12-07:

جاء هذا القانون في 2012 بمجموعة من المؤشرات الدالة على تكريس الحوكمة المحلية خاصة فيما يتعلق بمبدأ المشاركة وكذا الشفافية وهذا ابتغاء تجسيد مبادئ الحكم الراشد على المستوى اللامركزي.

الفرع الأول: مؤشر المشاركة في قانون الولاية 12-07:

طبقا للمادة 27 من قانون 12-07 التي نصت على أن يتولى رئيس المجلس ضبط الجلسة، ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات[2] ، فهذا يعني أنه للمواطن الحق في حضور جلسات المجلس الشعبي الولائي وهذا يعزز مشاركة المواطنين حتى ولم يكن لهم الحق التدخل في أعمال المجلس.

[1]- أنظر المادة 22 و26 من قانون البلدية 11-10 وكذا المواد 44، 30، 66، 73، 74 من نفس القانون.

[2]- راجع مواد قانون الولاية 12-07 المؤرخ في فيفري 2012، خاصة المواد 18، 26، 27، 36، 131.

كما جاء في نص المادة 36: "يمكن للجان المجلس الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته[1] وهذا دليل على مشاركة أصحاب الخبرة والكفاءة من المواطنين في أشغال اللجان في القرار وفي إعطاء الرأي والمشورة.

كما نصت المادة 131 من قانون الولاية الجديد أنه يمكن للولاية اللجوء إلى توظيف خبراء ومختصين عن طريق التعاقد[2]، وهذه دعوة إلى المشاركة بالنسبة للمواطنين أصحاب الخبرة والكفاءة والمساهمة في اتخاذ القرارات والتدابير التي تعود بالنفع على الجميع.

الفرع الثاني: مؤشر الشفافية في قانون الولاية 12-07:

حيث نجد المادة 18 فرضت لصق جدول أعمال المجلس الولائي فور إعداده عند مدخل قاعة مداولات المجلس وفي أماكن الإلصاق المخصصة لإعلام الجمهور وفي الموقع الإلكتروني للولاية وفي مقر الولاية والبلديات التابعة لها.

وفرضت المادة 26 من قانون الولاية أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية واعترفت المادة 27 لرئيس المجلس بحق طرد كل شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير المناقشات بعد إعذاره، وهذا يعزز الشفافية والسير الحسن لأعمال المجالس المنتخبة.

إضافة إلى هذا فإن بعض التشريعات المحلية التي بادر بها المشرع الجزائري تضمنت في طياتها تبني الدولة للمقاربة التشاركية ومحاولة تعزيز مبادئ الحوكمة المحلية منها:

[1]- نفس المرجع السابق، المادة 36 من قانون الولاية.

[2]- نفس المرجع السابق، المادة 131 من قانون الولاية.

- التشريعات الخاصة بالخدمة العمومية حيث تؤكد على تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وضمان مشاركته في إدارة وتسيير المرفق العمومي، حيث صدر في 14 نوفمبر 2012 منشور وزاري يتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتأهيل الموافق العمومية، تبعه تأسيس وزارة مكلفة بإصلاح الخدمة العمومية، اتخذت حزمة من الإجراءات لتخفيف المعوقات الإدارية والبيروقراطية وتمكين المواطن من الاتصال بالوحدة المحلية، حيث أصبح بإمكانه استخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية كانت، وإلغاء التحقيقات الأمنية في ملف جوازات السفر، وإعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- إصلاح قانون الانتخابات المحلية: حيث نص على مشاركة ذات طابع سياسي من خلال الترشح الاختياري الحر أو من خلال تنظيم حزبي، وتشجيع العمل السياسي بالنسبة للعنصر النسوي وخاصة في الترشح، حيث تم النص على إجبارية تخصيص حصة للنساء في قائمة الترشح أو في التمثيل.
- توسيع تمثيل الأحزاب الممثلة وحضورها في تشكيل هياكل المجلس البلدي واللجان (التداول في التسيير)[1].[1]
- قانون الجمعيات يشرع ويوضح إمكانية مشاركة المواطن في التسيير المحلي مشاركة ذات طابع استشاري، وكذلك من خلال لجان الأحياء وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى.

[1] ناجي عبد النور ، الخدمة العمومية ورهان الجودة في الإدارة المحلية ، الملتقى الدولي حول : ترقية الخدمة العمومية في الدول المغاربية "تحديات ورهانات "، يومي 09و10مارس2016،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الوادي .

- الإعلام الجواري: تم إنشاء 47 إذاعة جهوية، بعدد ولايات الوطن تزود المواطنين بالمعلومات حول القضايا المحلية وتستضيف المواطنين والمسؤولين المحليين في منابرها.
- البلديات الإلكترونية: حيث قامت العديد من البلديات بإنشاء بوابات إلكترونية فأصبح لكل ولاية وبلدية مدونة وصفحة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، تعنى بانشغالات المواطن وآماله ويطلع من خلالها على كل المستجدات التي تتعلق بالسياسة المحلية.

المطلب الثاني: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في دستور 2016 و2020:

حيث نصت المادة 15 من القانون رقم 16-01 المتضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 [1] على ما يلي: "يحدّد الهيئات اللامركزية في الدولة وهي "البلدية" و"الولاية" وسماهما بالهيئات الإقليمية للدولة.

فالبلدية هي مكان لممارسة الديمقراطية المحلية باعتبارها الخلية الأولى اللامركزية الإدارية، ونظرا لأهميتها فقد أشار لها المشرع الجزائري في كل الدساتير وأحدث لها قوانين تنظمها، كما ميزها بمجموعة من الخصائص.

كما تنص المادة 16 [2] من نفس القانون (16-01) على أنه "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية"، حيث أقرت المادة بحق المواطنين في تسيير الشؤون العمومية والمشاركة في اتخاذ القرار المحلي بجانب الفواعل الأخرى.

---

[1]- أنظر المادة 15 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج، عدد 14، مؤرخة في 2016/03/07.

[2]- أنظر المادة 16 من القانون رقم 16-01، المؤرخ في 2016/03/06 المتضمن التعديل الدستوري ج.ر.ج.ج عدد 14، مؤرخة في 2016/03/07.

كما نصت المادة 51 [1] على حق المواطن في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها.

كما عزز التعديل الدستوري 2020 وسمح بحرية الاطلاع على البيانات والمعلومات والسجلات الرسمية في المؤسسات العامة وسهولة إجراءات الحصول على المعلومة الرسمية ومعقولية تكاليفها، وهذا الحق يمكن المواطن من حسن مراقبة الهيئات المحلية ويعزز الشفافية والنزاهة والثقة بين المواطن والمسؤولين المحليين.

المطلب الرابع: مؤشرات الحوكمة المحلية التشاركية في النصوص التنظيمية

إن المنظومة القانونية ثرية بنصوص تشريعية شواء كان بصورة موسعة أو بصورة محتشمة، في درجة تكريس الديمقراطية التشاركية، ونذكر بعض هذه القوانين على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر[2]:

- قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 10/03: حسب المواد 03، 07، 21، 74.
- قانون التهيئة والتعمير 29/90: من خلال المواد 14، 15، 26، 36، 10.
- قانون الوقاية من الفساد ومكافحته 01/06: المواد 11، 15، 20.
- قانون تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة 20/01، المواد 02، 04.
- القانون التوجيهي للمدينة 06/06 مع المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المواد 2، 10.

[1]- أنظر المادة 51 من القانون رقم 16-01 المؤرخ في 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري ج.ر.ج.ج. عدد 14، مؤرخة في 2016/03/07.

[2]- شريط الأمين، الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان- المجتمع المدني الديمقراطية- مجلة الوسيط، العدد 06 وزارة العلاقة مع البرلمان، 2012، ص64.

كذلك هناك مشاريع قوانين لم يصادق عليها بعد تتعلق بتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر وفي هذا السياق تم الإعلان سنة 2017 عن التحضير لإعداد مشروع ميثاق قانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية ويسمح بترسيخ ثقافة تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن[1].

[1]- حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الإداري، جامعة محمد بوضياف، سنة 2015، ص43.

المبحث الرابع: العراقيل التي تواجه تطبيق الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر:

يواجه تطبيق الحوكمة المحلية التشاركية الكثير من التحديات القانونية والسياسية والإدارية وحتى الاجتماعية والاقتصادية نحاول استعراضها فيما يلي:

المطلب الأول: العراقيل السياسية والإدارية والقانونية:

تتعدد وتتنوع الأسباب التي تحد من فعالية الجماعات المحلية تجاه استيعاب تطلعات وطموحات المواطنين وإشباع حاجاتهم، يمكن تلخيصها كما يلي:

الفرع الأول: عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية:

إن الاهتمام بالتنمية المحلية مرتبط بفلسفة اللامركزية، هذه الأخيرة تكتسيها مجموعة من الفوائد الأساسية تتمثل في أن الإداريين المحليين يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم كما أن إدارة الحكم اللامركزية تخلق فرصا أكثر لمشاركة الجمهور وإسهامه، إضافة إلى أنه في استطاعة الأجهزة المحلية أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فعالية أكبر [1] .

وما يمكن قوله أن اللامركزية ليست إطارا قانونيا وسياسيا فقط، بل هي أيضا ممارسة تكتسب في الميدان من خلالها يمكن للجماعات المحلية أن تقوم بكل نشاطاتها بصفة تجعلها تخدم المواطنين بطريقة أنجع، حيث أنها تعتبر الأسلوب الأمثل الذي يسمح بتوسيع قواعد الديمقراطية المحلية، أين تكون مشاركة المواطنين فعلية، وهذا لا يكون إلا بوجود ميكانيزمات التمثيل السياسي التي يشعر المواطن بانتمائه الفعلي للدولة وبالتالي يعمل على المشاركة في تنميتها وتقدمها[2].

---

[1]– وفاء معاوي، مرجع سابق، ص90.

[2]– المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية والتنمية المحلية، دراسة من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000 – 2001، ص49.

غير أن ما يمكن ملاحظته على أرض الواقع هو احتكار السلطات المركزية لعملية صنع القرار وهو ما أدى إلى تقليص دور الجماعات المحلية بشكل واضح وتهميشها في عملية اتخاذ القرارات، وتبرز المركزية الشديدة من خلال عمليات التخطيط التي تتكفل بها المصالح المركزية مع استبعاد مشاركة الجماعات المحلية، ومن بين هذه العمليات نذكر المشاريع الوطنية الكبرى التي تفرض الإدارة المركزية تجسيدها على إقليم ولاية معينة وكذا المخططات البلدية للتنمية التي يحدد محتواها على المستوى المركزي مما أفقدها أهميتها وأفرغها من محتواها[1].

الفرع الثاني: إشكالية العمل الجمعوي والنظام السياسي

حيث يعاني العمل الجمعوي من السعي الدؤوب للسلطة السياسية لاحتوائه وذلك عن طريق ترويض واحتواء مؤسساته مما ينعكس سلبا على شخصية الجمعيات وقيامها بدورها، كما نلاحظ هيمنة الأجهزة الإدارية على العمل الجمعوي ومحاولة سجنه وتقزيمه وتعبئته لتحقيق أهداف انتخابية مناسباتية زائلة.

كما أن السلطة السياسية تسعى دوما لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة، فإمكانياتها الهائلة تمكنها وتسمح لها بترويض الكيانات التي تنافسها، كما تقوم بإفراغها من أهدافها عبر استراتيجيات عدة.

إن تشوه الثقافة السياسية لدى بعض دوائر السلطة السياسية يجعلها ترى وجود المجتمع المدني القوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة بل تصارع الاستبداد والاستئثار بالنفوذ والسلطة أينما وجد، إضافة إلى ذلك فإن الدولة من مصلحتها في الحقيقة وجود مجتمع

[1]– المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية 2007، ص124.

مدني فاعل إلى جانبها يضمن حيويتها وديمومتها لأنه مجال لممارسة سلطتها وآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

إن النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد ممارسة الدولة لضبط كبير على الأفراد والمجموعات من الناحية القانونية والأمنية وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد والاستقلالية التي تتمتع بها مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. فالدولة عندما تسن القانون الخاص بالجمعيات والتنظيمات المدنية كاعتراف منها بقيمة هذه المؤسسات، غير أنها في الوقت نفسه تضع الكثير من القيود القانونية التي تضمن لها مراقبة أو حل أو تحديد مجال حرية هذه الجمعيات مما يجعلها في تبعية دائمة لها.

فالإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر يضع العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط، وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري، إضافة إلى تعدد الجهات الوصية على العمل الجمعوي[1].

أما الدكتور "**ناجي عبد النور-رحمه الله-**" فيرى أن معوقات تجسيد الرشادة في الحكم تتمثل في ما يلي:

- ✓ غياب التسيير الديمقراطي وانعدامه ووجود احتكار في صنع القرار الداخلي وأزمة القيادة.
- ✓ ضعف التغلغل الشعبي وضعف العضوية والقدرة على المشاركة في القاعدة الشعبية.
- ✓ ضعف الاستقرار الداخلي ووجود صراعات وانشقاقات مستمرة ومتزايدة.

[1]- صالح زياني، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007، ص ص 265-266. .

- ✓ هيمنة السلطة التنفيذية وتوسع صلاحياتها وذلك على حساب السلطة التشريعية وهيئاتها كالبرلمان وكذلك على الهيئة القضائية.[1]

كما يرى "**ممدوح سالم**" أن تحديات الترشيد تتمحور حول البيئة السياسية والقانونية الغير ملائمة فمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر تعمل في بيئة سياسية وقانونية غير ملائمة تماما لممارسة دورها كفاعل في الحكم الراشد، وكذا غياب التمويل فلا تحظى مؤسسات المجتمع المدني بالتمويل الكافي مع وجود تعقيدات إدارية وقانونية تواجهها بشكل دائم ومستمر ومتزايد بالإضافة إلى ثقافة اللامشاركة حيث تواجه تنظيمات المجتمع المدني ثقافة لا تشجع على المشاركة وهذا مالا يساعدها على أداء عملها بصفة جيدة[2].

إضافة إلى ذلك فعلى الصعيد المحلي يرى الدكتور **ناجي عبد النور**: أن من أبرز المعيقات هو عزوف الشباب عن الانخراط في العمل الجمعوي الحزبي المحلي وقلة المبادرات المحلية، وعدم وجود قيادات إدارية ومنتخبين مؤهلين بشكل كاف قادرين على مد جسور التواصل والشراكة بين الجمعيات والجماعات المحلية، وكذلك النظر إلى الجمعيات كمنافس ميداني يعيق عمل المجالس المحلية المنتخبة.

إضافة إلى ذلك عدم توضيح الإطار المؤسساتي لمشاركة الجمعيات في الشؤون المحلية وكذا التعامل المناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء البلديات خاصة.

---

[1]- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، عدد3، ص13.

[2]- ممدوح سالم، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، د د ن، 2004، ص8.

الفرع الثالث: التضخم الكمي والنقص النوعي في الموظفين:

ورثت الجزائر منذ الاستقلال وخروج الإطارات المحلية الاستعمارية عبئا كبيرا اضطرها إلى عملية توظيف جماعي واسع لسد الفراغ ، مما أدى إلى تضخم كمي أثقل كاهل الميزانية المحلية في مقابل ضعف في الأداء والانتاج سببه العشوائية والعفوية في عمليات التوظيف بعيدا عن رقابة التعيين والعزل الغائبة آنذاك.

أما بالنسبة للنقص النوعي فسببه ضعف التأهيل والكفاءة مما سبب أزمة حقيقية للجماعات المحلية وأرهق ميزانيتها وجعلها في امس الحاجة إلى موظفين مؤهلين أكفاء للقيام باختصاصاتها المتطورة باستمرار والتي يتطلب بعضها مؤهلات عالية في التكوين والتأطير على المستوى المحلي

هذا الأخير يعاني إهمالا بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعدم الانضباط في تحسين برنامج الترفيه من جهة أخرى.

كل هذا جعل الجماعات المحلية أمام عروض عمل تفتقر إلى النوعية، وحاليا ونظرا إلى تشبع الوظيف العمومي خاصة على مستوى البلديات، ورغم وجود كفاءات متميزة فإن الوضعية المالية لهذه الأخيرة لا تسمح لها بتلبية التوظيف ، غير أن الدولة لجأت إلى آلية يتم من خلالها توظيف ذوي الشهادات الجامعية والكفاءات في البلديات في إطار ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل وصيغها المختلفة على أن تتحمل خزينة الدولة أجورهم وهذا لأجل تحسين مستوى التسيير.

وإذا نظرنا إلى الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر نجد أنها تتميز بغياب الاستقلالية أي أنها تعاني من التبعية للسلطة واختلالات هيكلية سلوكية بالإضافة إلى حالات الفساد والزبائنية وهي مؤشرات تمس بشرعية هذه التنظيمات بصفة عامة، وشرعية الحكومات الجزائرية والمجالس المنتخبة، وهذا ما يعبر عن فساد الحكم وغياب دولة القانون والتي تشكل معيقات موضوعية اتجاه ترشيد الحكم [1].

وحسب "**عبد الحميد براهيمي**" فإن النظام مسؤول على خلق بيئة تساعد على تفشي الفساد من خلال سياسة التزوير والتضليل الاعلامي حيث تقوم سياسة النظام الجزائري على

[1] فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية "المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2008، ص 178.

التزوير والتضليل الاعلامي وهذا ما تثبته عدة مؤشرات كالتلاعب بالوقائع والأرقام والإحصائيات والبيانات وتقديم تنازلات كبيرة للشركات الأجنبية، وذلك على حساب المصالح الوطنية ظنا منها بأن هذه التنازلات تعتبر عاملا أساسيا للنجاح السياسي والمالي في حين يتدهور وضع البلاد الاقتصادي والإجتماعي بشكل كبير [1].

وتزداد الأمور تعقيدا عندما يغيب الوعي بأهمية العمل الجمعوي، والثقافة السائدة في المجتمع الجزائري التي لا تقوم على النقاش والحوار، والمعرقلة لقيم الديمقراطية والتسامح والتضامن[2] تزامنا مع الإدراك المغلوط للحكم الراشد بتشكل مدركات سلبية وخاطئة في ذهن المواطن عن الحكم الراشد وهذا نتيجة لاعتبار أن الحكم الراشد أساس الإنقسامات والفتن والتطرف والطائفية وغياب قناعات حقيقية للديمقراطية وترشيد الحكم من إحداث إصلاحات فعلية تحقيقا للحكم الراشد [3].

ويرجع ذلك إلى عدم إرساء الجزائر نموذج معين من الشرعية، يقوم ويستند إليه النظام والدولة، حيث تشهد الدولة الجزائرية تباينا بين مواقف القوى السياسية وممارستها الفعلية ،إذ حرصت الجزائر على تأكيد قبولها مبدأ التعددية في حين تعارضت ممارسات بعضها مع هذه المواقف [4].

الفرع الرابع: ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن: وتتجسد في العناصر التالية :

أولا-غياب الاعلام: سواء السمعي أو البصري أو الصحافة المكتوبة مما جعل المواطن في معزل عن الإدارة لا يتوفر على بنك للمعلومات تساعد على الاستثمار والنشاط الاقتصادي على مستوى الجماعات المحلية، فالنشاط والحركية والديناميكية الاقتصادية والاستثمارية المحلية رهينة بالعلاقة السوية بين الجانبين، ففي وجود الثقة المتبادلة والشفافية

---

[1] عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية: 1980/ 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001، ص 238.

[2] عبد اللطيف باري: "المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 107.

[3] نبيل دحماني: :الديمقراطية كآلية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 – 2009، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 – 2011، ص 155.

[4] خميس حزام والي: "إشكاليات الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 97.

وسهولة التعامل يتيسر للمواطن التعرف على حقوقه وواجباته وتمكينه من المساهمة بقوة وفعالية في بناء الجماعة المحلية التي ينتمي إليها.

ثانيا- ضعف الخدمات: إن الغرض من إنشاء أي إدارة هي خدمة المواطن لكن ما نلاحظه أن موظفي الإدارة يعتقدون **أنهم يسدون معروفا للمواطن،** فهم يتعاملون معه بتعالي وبغلاظة شديدة، ضف إلى ذلك ضعف الخدمات من حيث الجودة ومن حيث الكمية والنوعية والوقت اللازم لإنجازها، ورغم ذلك برزت مؤخرا مؤشرات جد إيجابية تتعلق بتحسين نوعية الخدمات خاصة مع دخول الرقمنة للإدارة المحلية، وتعليمات السلطات العليا بضرورة تخفيف أعداد الأوراق الضرورية في مختلف الملفات الإدارية، كل ذلك ساهم في تحسين الخدمات قليلا، لكننا مازلنا بعيدين عن المستويات العالمية وحتى مستوى بعض الدول الافريقية التي عرفت نهضة على جميع الأصعدة مؤخرا.

ثالثا- ضعف استعمال التقنيات الحديثة: رغم عملية الرقمنة التي تجري على قدم وساق كما أسلفنا الذكر، إلا أن المردود يبقى ضعيفا في ظل غياب التكوين اللازم على هذه التقنيات بالنسبة للموظفين في الإدارات المحلية وعدم استعداد معظمهم لهذه العملية وهذا بحد ذاته يعتبر أكبر عائق يحول دون تعميم استخدام هذه التقنيات والوسائل والاستفادة منها لتحسين الخدمات كما ونوعا.

المطلب الثاني: العراقيل الاقتصادية والاجتماعية :

تواجه الجزائر تحديات إقتصادية وإجتماعية لاتقل خطورة عن المعيقات السياسية والقانونية يمكن استعراض أبرزها في مايلي :

الفرع الأول: قيمة الضريبة الموحدة وسوء توزيعها

تتكون مالية الجماعات المحلية من مداخيل ضريبية ومداخيل الممتلكات فالمداخيل الضريبية مثلا لا يمكنها المشاركة في تحديد نسبة الاستفادة منها فهي من اختصاص القانون وفقا لقاعدة "**لا ضريبة دون قانون**"، فرغم فوائد النظام الضريبي والجبائي من حيث تدعيم الوحدة الوطنية، إلا أن توحيد الجباية بصفة مطلقة وعلى كل الجماعات المحلية ينتج عنه آثار سلبية على الجماعات الفقيرة.

كما أن توزيع المداخيل الجبائية من طرف الدولة كجهة مختصة وحيدة لا يخضع لمعايير موضوعية محددة، فتوزيعها تقديري يتماشى ومصالحها، فلو أخذت بالمعيار الموضوعي الذي يستند على حقائق جغرافية، سكانية، اقتصادية، اجتماعية، عندها يكون مجال تحريكها ضيق لتحقيق مصالحها على حساب الجماعات المحلية، وبذلك أصبح هناك تبعية الجماعات المحلية للدولة في مجال الايرادات الجبائية [1].

أما بالنسبة للنوع الثاني وهو الموارد الناتجة عن الممتلكات فتبقى ضعيفة جدا وشبه منعدمة وهذا راجع خصوصا إلى انحطاط قيمة الأملاك مع استمرارية التبعية ماليا للدولة، مما أثر سلبا على تجسيد الاستقلالية المالية، فضعف مالية الجماعات المحلية خلف ضعفا في مجال التدخل مما نتج عنه تسجيل تدهور وانخفاض في عائدات الأملاك وذلك راجع إلى المشاكل التي يعرفها تسيير الأملاك من طرف الجماعات المحلية كالإهمال الكبير وعدم الاستغلال الأمثل للممتلكات وعدم المقدرة على تثمين وتحسين المداخيل بالرغم من الحث على ضرورة إعادة وصيانة هذه الممتلكات وتسييرها بالطرق السليمة وبأكثر عقلانية لضمان مداخيل من شأنها معالجة جزء من المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص مسألة التمويل المحلي [2].

الفرع الثاني: الضغط الديمغرافي وعجز التنمية البشرية:

تزايد عدد السكان في الجزائر أدى إلى ظهور البطالة على نطاق واسع حيث تعدت سنة 1997 اكثر من 40% وخاصة من فئة الشباب بنسبة كبيرة تصل إلى 83% من العاطلين عن العمل، أما حسب احصائيات 2015 فقد انخفضت إلى 12% لكنه في الحقيقة رقم لايعكس الواقع بسبب مايسمى بالبطالة المقنعة، وهو ما يؤدي إلى بروز ظواهر السرقة والانحراف والمخدرات ما يعيق تحقيق الحكومة المحلية الرشيدة التشاركية، أضف إلى ذلك تدني مستوى التنمية البشرية بسبب ارتفاع بين السكان تتراوح بين 26% و 31% وهذا راجع إلى مؤشرات التخلف فيما يخص وضع التعليم التي لا تزال مستوياته دون المعدلات العالمية وتدهور جودته، بالإضافة إلى اتساع الفجوة المعرفية من خلال عدم

[1] المدرسة الوطنية للإدارة: "البلدية والتنمية المحلية، مرجع سابق، ص 54.

[2] المدرسة الوطنية للإدارة: "النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، مرجع سابق، ص 30.

ملائمة السياسات العالمية والثقافية لاحتياجات التنمية واتساع الفجوة الرقمية وعدم الاهتمام بالتكنولوجيا مع ضعف واضح في الاهتمام بالبحث العلمي وانخفاض تمويلاته [1].

الفرع الثالث: الفساد المالي والمنظومة البنكية الهشة

حيث تفشى الفساد بكثرة على كل المستويات وفي كل الإدارات الوطنية والمحلية وذلك لضعف آليات الرقابة والمحاسبة المالية وغياب الاجراءات العقابية الردعية، كما تفشت الرشوة والمحسوبية على نطاق واسع.

احتلت الجزائر حسب تصنيف منظمة الشفافية والأكثر فسادا سنة 2007 المرتبة التاسعة والتسعون (99)، أما سنة 2008 فاحتلت المرتبة الثالثة والتسعون (93)، وهذا يعني أن ظاهرة الفساد في الجزائر في تزايد مستمر، وأنه ليس هناك تحسن في محاربة الفساد [2].

مما يعتبر مؤشرا على عدم اعتماد آلية الشفافية في الأعمال الحكومية والإدارية والذي بدوره يعيق من أداء الفواعل الغير الرسمية في القيام بدورها على أكمل وجه.

ومع غياب منظومة بنكية قوية وفعالة ومتوازنة تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل النهوض بالقطاع الاقتصادي، والتخفيف من ظاهرة البطالة التي تمثل شبحا مخيفا خاصة للفئة الشابة التي تمثل نسبة 75.4 % من الشعب [3].

ومن جانب آخر نجد أن انتشار الأسواق السوداء، وأيضا بعض الأساليب المتبعة من قبل إدارة الضرائب أدت إلى التهرب الضريبي والغش وانعدام الفعالية في تحصيل الضرائب، وهذا ما فوت على خزينة الدولة ملايير الدينارات سنويا كانت ستستغل في مجال التنمية المحلية وجهود النهوض بها.

---

[1] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 123 – 124.

[2] ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 126.

[3] عمراني كربوسة: "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر: مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعل، الشلف، الموسم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات يومي 17/16، ديسمبر 2008، ص 19.

الفرع الرابع: الاقتصاد الريعي والاقتصاد الموازي

حيث تشهد الجزائر ضعفا في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ، حيث تمثل نسبة مساهمة القطاع النفطي 97% ، ليصنف على أنه اقتصاد اختلالات وليس اقتصاد توازنات حسب خبراء الاقتصاد [1].

في ما يخص الاقتصاد الموازي فقد سيطرت النشاطات الغير رسمية على القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة 30% من الناتج الخام وتهرب جبائي قدر بحوالي 100 مليار دينار جزائري سنة 2004، مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الضمان الاجتماعي قدرت بـ: 10%.

وهذا ما انعكس سلبا على الحقوق والحريات الاقتصادية كون أن قوة الدولة الريعية واقتصادها الريعي مرتبط بالثروة النفطية الداعمة لشرعيتها السياسية خاصة في فترة الطفرة النفطية مما أدى إلى غياب الاهتمام بالحقوق والحريات الاقتصادية ومسألة القيود والحدود والسلطة [2].

وكان من النتائج الوخيمة لهذا النمط الاقتصادي ما يلي:

أولا–تراكم الديون: إن أي التزام بنفقة ما دون تغطية مالية يضع الجماعات المحلية في وضعية المدين، وهي حالة سلبية تسجل حاليا في تسيير الجماعات المحلية الجزائرية الأمر الذي جعل مديونيتها جد ضخمة خاصة بالنسبة للبلديات، نجد أن قواعد الميزانية والقانون لا يسمحان بأي التزام لأي نفقة دون مقابل إيرادي، وغالبا ما تحدث هذه المديونية نتيجة **للتقييم المنخفض للإعانات المالية** المخصصة لتمويل المشاريع المختلفة التي تمنحها الدولة للجماعات المحلية [3].

ثانيا–طغيان الإستيراد والنمط الاحتكاري: حيث أن القطاع الخاص في الجزائر يعتمد كليا على الإستيراد فهو غير منتج وهذا ما أوجد سوقا موازية في ظل ضعف الرقابة على المنتجات المستوردة والمنتجة، وهذا ما انعكس سلبا على الصناعة المحلية والانتاج المحلي.

---

[1] الأخضر عزي وغانم جلطي: "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد 21، مركز البصيرة، جانفي 2006.

[2] عبد النور بن عنتر ، الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"، عدد11، سنة 2001، ص ص 10 11

[3] المدرسة الوطنية للإدارة، "البلدية والتنمية المحلية" مرجع سابق، ص 61 – 62.

وقد حددت دراسات البرنامج الانمائي للأمم المتحدة مجموعة من القضايا التي تعيق تطور القطاع الخاص وهي كما يلي:

- ✓ الاحتكار الحكومي أي احتكار المؤسسات الحكومية لبعض المشاريع فتكون عاجزة عن الإنتاج، وبالتالي يكون من الأجدر تركها أو ترك البعض منها للقطاع الخاص أو فتح مجال المنافسة للقطاع الخاص لتقييمها، وبالتالي فعدم السماح للقطاع الخاص بتقييم تلك المشاريع وتنفيذها يحرم الدول النامية من الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص المحلي، مثلما يحرمها من المهارات والمعرفة والتكنولوجيا التي يمكن أن تصاحب تلك الاستثمارات.
- ✓ البيروقراطية أي وجود معيقات بيروقراطية كالتحكم بالأسعار والتقييد على استخدام العمالة والبطأ أو العشوائية في اتخاذ القرارات.
- ✓ التمويل الضعيف وعدم توفر التمويل الكافي وخاصة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ✓ السياسات العمالية والتي في بعض الأحيان لا تزود أصحاب العمل بالمرونة الكافية، وخاصة في قضية مناقشة الأجور للعاملين [1].

ثالثا-العجز في الميزانية: يعد مبدأ التوازن من المبادئ الأساسية للميزانية وهو الحالة التي يكون فيها مجموع النفقات يساوي مجموع الإيرادات، بل إن هذا التوازن يجب أن يتحقق على مستوى كل قسم من أقسام مدونة الميزانية، فنفقات قسم التسيير تساوي إيرادات قسم التسيير ونفقات قسم التجهيز تساوي إيرادات قسم التجهيز والاخلال بهذا المبدأ يعتبر عجزا في ميزانية الجماعات المحلية، ويحدث هذا عند اتساع مجال المتطلبات من جهة وندرة الموارد المالية من جهة أخرى فالعجز الميزاني ما هو إلا عدم التوزان بين حجم الموارد المالية المتاحة للجماعات المحلية وحجم المهام المنوطة بها.

رابعا-اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات: حيث تعاني الجماعات المحلية من قلة الموارد المالية وشحها، فحتى الضرائب والرسوم التي تفرضها البلديات مثلا وهي حوالي 14 رسم وضريبة، لكنها تذهب إلى خزينة الدولة جلها ولا تتحصل إلا على 4 رسوم وذلك لوجود

[1] ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير السمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989، 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 10.

قوانين جد صارمة من نتائجها هذا الاختلال، وهذا الواقع خلق صعوبات كبيرة تتعلق بتغطية النفقات المتزايدة والمتسارعة في ظل تنوع وتعدد صلاحيات الجماعات المحلية وخاصة البلديات مما أثقل كاهلها وأربك التزامها بواجباتها في الإنفاق على مختلف الميادين الداخلة تحت إختصاصاتها.

المبحث الخامس: سبل تعزيز وتفعيل الحوكمة المحلية التشاركية في الجزائر

هناك العديد من الأدوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شانها تعزيز الحوكمة التشاركية على المستوى المحلي مع ضرورة التفكير في التكريس الفعلي اللامركزية باعتبارها الضامن لاستقلالية الجماعات المحلية ومبادراتها في مجال المشاريع التنموية المحلية وكذا العمل على التنشئة الاجماعية والسياسية على مبادئ تحمل المسؤولية وخلق مناهج تربوية تدعم قيم الديمقراطية والتسامح والأخوة والصدق والمواطنة مع الحرص على تداول السلطة سلميا بتعزيز هذه الثقافة وتشجيع العمل الجماعي في إطار النزاهة وحرية التعبير والتنظيم ومراعاة استغلالية المجتمع المدني ودعمه بشتى الطرق والوسائل للحفاظ على تأثيرات مراكز القرارات السياسية والعسكرية.

المطلب الأول: التدابير المطلوبة من الحكومة والمجتمع المدني لتفعيل مفاهيم التشاركية

يجب أن تتخذ كل من الحكومة والمجتمع المدني حملة من الإجراءات والتدابير للمساهمة في معالجة العراقيل التي تحول دون تفعيل وتعزيز مفاهيم التشاركية والحوكمة المحلية الرشيدة باعتبارهما فاعلان رئيسيان في الشأن الوطني والمحلي.

الفرع الأول: التدابير المطلوبة من الحكومة

- ✓ تهيئة البيئة القانونية المشجعة لتطوير عمل منظمات المجتمع المدني من خلال تسهيل إجراءات التأسيس ومراجعة وتعديل القوانين التي تحد من مبادرات المواطن ووضع القوانين والتشريعات الخاصة بتأسيس وتنظيم عمل مؤسسات المجتمع المدني بهدف رصد أنشطتها، وعدم تقييد حريتها في العمل لا يتعارض وسيادة الدولة وأمنها الوطني وأولويتها في التنمية.
- ✓ تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، وإقامة علاقات إيجابية تكاملية وغير تصادمية معها، قوامها الحوار الإيجابي والتنسيق والتشاور والتعاون من أجل الصالح العام.
- ✓ دعم مؤسسات المجتمع المدني حاليا عن طريق تخصيص ميزانية دورية تمكنها من تنفيذ أنشطتها بكفاءة وفعالية.
- ✓ تشجيع منظمات المجتمع المدني على التمويل الذاتي والقيام بمشاريع مدرة للدخل.

- ✓ التعامل بعدل وعدم التمييز في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني كلها.
- ✓ دعم القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة في تمويل أنشطة مؤسسات المجتمع المدني.

الفرع الثاني: التدابير المطلوبة من المجتمع المدني

- ✓ إنشاء شبكات اتصال بين مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مشترك على المستويين الوطني والمحلي بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات وجلب الإنتباه للقضايا الأكثر أهمية في مجال تنمية المجتمع.
- ✓ العمل على تشجيع الحوار الإيجابي وتعزيز الثقة المتبادلة في سبيل أن تصير مؤسسات المجتمع المدني أجهزة استشارية للحكومة في مختلف القضايا المطروحة محليا ووطنيا.
- ✓ تبني الديمقراطية في تطوير الهيكل المؤسس والإداري لمؤسسات المجتمع المدني.
- ✓ تشجيع فئة الشباب على المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والتأكيد على ممارسة القواعد الديمقراطية في تلك المؤسسات [1].

المطلب الثاني: التعاون بين الحكومة والتنظيمات المدنية كسبيل لتفعيل الحوكمة المحلية التشاركية:

من ثمار التعاون بين الحكومة والتنظيمات المدنية تأسيس مجتمع مدني ناضج ذو مسؤولية عالية وإعلام حر وهي من الفواعل الأساسية في بناء الحوكمة المحلية الرشيدة نظرا لدورها في المساهمة في صنع السياسات العامة وتنفيذها ودعمها لآليات الحوكمة الرشيدة ومحاربتها للفساد والتجاوزات والكشف عنها.

وكذلك تثمين العمل الجمعوي بتحسيس الفرد بأهمية العمل الجمعوي والإندماج فيه لتحقيق الحاجيات التي عجزت الدولة عن تحقيقها له باستعمال وسائل الاعلام

[1] وفاء معاوي "الحكم الراشد في الجزائر كآلية للتنمية المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص 138 – 139.

والإتصال، وذلك من خلال البرامج التي تعني بالمشاركة الإجتماعية الواسعة والإتصال، والتعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات من خلال برامجها وأهدافها [1].

ولكي يكتسي هذا التعاون الأهمية اللائقة به ويكون تعاونا فعالا وحقيقيا يجب تعزيز التمكين للمواطنين من الحضور الفعلي للجلسات والتفكير في آلية تسمح للمواطن بالمشاركة الفعلية في عملية التشريع أو إتاحة مجالات محددة يشارك المواطن من خلالها في إعطاء رأيه، وكذا الحرص على استقلالية البرلمان والتقليل من هيمنة السلطة التنفيذية[2].

التنشئة الديمقراطية للفرد على السلوك الديمقراطي وتعلمه وتدريبه على العمل الجمعوي بتنمية قيم الاحترام والتقدم والحوار السلمي والمشاركة من خلال التعبير عن الآراء والاقتراحات وتعزيز دور المجتمع المدني من خلال العمل على بروز قوى إجتماعية وفاعلين إجتماعيين نشطين وإسناد مكانة هامة للمثقف في إطار العمل الجمعوي وكذا العمل على تحقيق توعية ديمقراطية في المجتمع وتحقيق استقلالية عمل المجتمع الدائمة[3].

وتكريس مبدأ المساواة والمواطنة مما يؤدي إلى انصهار اجتماعي وطني وتعزيز مبدأ المواطنة المتساوية نصا وعملا في الحياة اليومية وهذا يكون باستحضار القيم الاجتماعية والحضارية القائمة على المسوؤلية الجماعية والعمل الجماعي التشاركي وبناء نسق إجتماعي وسياسي موحد من خلال قيم وثقافة سياسية داعمة للعمل، وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن عرض النقاط التالية:

- ✓ تدعم الآليات اليمقراطية كالانتخابات النزيهة لضمان مشاركة حقيقية في الحياة السياسية وفي القضايا التي تخص الشأن المحلي والوطني.
- ✓ احترام الدولة للتنظيمات المدنية ودعمها وإشراكها في كل القضايا التي تهم المصلحة العامة، وضمان استقلاليتها.

---

[1] مليكة بوحبت: ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر، دارسة في الخلفيات والتفاعلات والأبعاد، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص 152 – 153.

[2] يوسف آزروال، مرجع سابق، ص 152 – 153.

[3] مليكة بوجيب: مرجع سابق، ص 153.

- ✓ ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء ليكون أداة فعالة لحماية الشرعية الدستورية.
- ✓ العمل على إيجاد بيئة مناسبة يمكن من خلالها تعزيز دور المشاركة الشعبية في صنع القرار المحلي من خلال تكامل الأدوار بين الإدارة المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن [1].

المطلب الثالث: الآليات الاقتصادية الضرورية لتعزيز وتفعيل الحكومة المحلية

يجب اتخاذ تدابير على المستوى الإقتصادي الذي لا يقل أهمية عن الجانب السياسي بل هو من صميم اهتمامات الحوكمة المحلية الرشيدة القائمة على الانفتاح على الفواعل الغير حكومية كالقطاع الخاص والشراكة الأجنبية، وذلك يكون عن طريق ما يلي:

الفرع الأول: تشجيع العمل المنتج والاستثمار وتحقيق الاستقرار

يتطلب الاستثمار بيئة تتسم بالأمن والاستقرار لدفع المستثمرين وتشجعيهم على إستثمار أموالهم بقوة، كما يتطلب تسهيل الاجراءات بإلغاء بعض القيود وتخفيف بعضها، لتسهيل دور القطاع الخاص في المشاركة في وضع البرامج السياسات التنموية، كما ينبغي توفر المرونة القانونية التي تسمح للخواص لتقديم خدمات جيدة وبأقل كلفة وفي أقرب وقت، وتشجيع العمل المنتج.

الفرع الثاني: تفعيل دور القطاع العام والقطاع الخاص

ينبغي تهيئة القطاع العام للقيام بدوره في تلبية حاجات المواطنين من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة من أجل استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي، فالقطاع العام يحرص على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولا بد لهذا الأخير أن يكون في مستوى تطلعات المواطنين من خلال تجسيد الشفافية في الاجراءات التي تنظم التعامل مع أفراد المجتمع والحرص على بناء إدارة حكومية تلبي حاجيات المواطنين بكفاءة وجودة عالية [2].

أما بالنسبة للقطاع الخاص فيجب تفعيله وفق النقاط التالية:

---

[1] عيسو أمينة، الحكامة المحلية واصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد 10/11، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة مسيلة 2017، ص 71.

[2] زهير عبد الكريم الكايد: مرجع سابق، ص 233.

- ✓ ضرورة اشترك القطاع الخاص في رسم السياسات العامة.
- ✓ منع احتكار المؤسسات العمومية للمشاريع والبرامج.
- ✓ ضرورة تمويل اقطاع الخاص ليتسنى له القيام بنشاطاته المختلفة.
- ✓ توفير التسهيلات القانونية والتشريعية والقضاء على البيروقراطية.
- ✓ توفير نظام جبائي محفز وفعال يساعد على توفير محيط استثماري ملائم.

المطلب الثاني: الديمقراطية الالكترونية كمقاربة جديدة لتفعيل الديمقراطية التشاركية وعصرنة الجماعات المحلية:

إن وسائل الاعلام التفاعلية بكونها الوعاء الذي تنصهر داخله الديمقراطية الرقمية أو الالكترونية تعمل على تهميش وإزاحة المجال السياسي التقليدي وتأسيس منظومة سياسية جديدة قوامهما ديمقراطية التشارك تتميز بفاعلية شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قيم ورموز سياسية معينة، ففي ظل استغلال المجال الافتراضي بلا حدود .

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية الالكترونية

تعرف الديمقراطية الالكترونية أنها: العملية التي يتم من خلالها توظيف الأدوات التكنولوجية، إما بغرض تجديد مضمون الممارسة الديمقراطية أو من جهة توسيع فضاءها ومجال فعلها، أو على خلفية ضرورة إعادة تشكيل القواعد القائمة عليها، ما يجعلها ترتبط بتكنولوجيا الاعلام والمعلومات والاتصال [1].

كما تعرف على أنها: المشاركة في الاقتراع عن طريق شبكة المعلومات والحاسوب باستخدام البريد الالكتروني والرسائل القصيرة وغيرها من الوسائط والأدوات الرقمية والإلكترونية، مما يتيح للمواطنين المشاركة في التعبير عن أصواتهم عبر الإنترنت وطرح انشغالاتهم مما يعزز حقوقهم السياسية [2].

---

[1] فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية، دار العالم العربي، القاهرة، 2012، ص 15.

[2] نشوى محمد عبد الحميد، الديمقراطية الرقمية علاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية بالعالم الغربي، نشر يوم: 2011/07/24

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?=268570.

الفـرع الثانــي: واقع وآفاق الديمقراطية الإلكترونية

إن مجال الجماعات المحلية يعرف الكثير من التغيرات المتسارعة بسبب تكنولوجيا المعلومات في حيز سياسات الاتصالات وهياكل الوساطة وفي أشكال الحكم المحلي و إن الدور البارز لتقنيات الاتصال على الصعيد المحلي يترجم بقدرتها على تنشيط الاتجاه المقدم في إطار العمل المحلي وبالتالي فإن اعتماد هذه الآلية الفعالة في تكريس وتعزيز الديمقراطية التشاركية بالطريقة والكيفية المطلوبة لا شك أن له عظيم الأثر لحقيق ما عجز عنه التسيير الكلاسيكي على المستوى المحلي لذلك يفرض التطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق، تغيرا وتحولا في الطريقة التي ألفتها الجماعات المحلية بالجزائر عن طريق الديمقراطية الالكترونية، التي تعد وسيلة فعالة للتواصل والتفاعل والتشاور.

إن واقع الجزائر في المجالات التقنية بين تأخرا وتخلفا كبيرا وفجوة كبيرة مقارنة مع الدول المتقدمة، أو حتى بعض الدول العربية الرائدة في هذا المجال كالإمارات ومصر إضافة إلى ذلك فإن هذه التكنولوجيا الحديثة محصورة في قطاعات قليلة وضيقة وهوما يحد من نجاعتها وفعاليتها.

إن الديمقراطية الالكترونية يمكن أن تكون بوابة جيدة تسهل مشاركة المواطن في الحياة الاجتماعية والسياسية وتدعم الوصول إلى المعلومات العامة واقتراح منتديات للمناقشة العامة، وجذب فئات عديدة من المواطنين المقاطعين للسياسة وإدماجهم في هذا الفضاء الافتراضي وهذا ما يفضي إلى قوى حزبية وسياسة افتراضية تدعم الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال الحوار والتعبير عن الرأي وإجراء الاستطلاعات والاحصاءات وذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والمنتديات والمدونات التي تتيحها هذه التكنولوجيات الرقمية.

وبالتالي فإن انتقال الجماعات المحلية إلى العالم الافتراضي أصبح أكثر من ضرورة لتحقيق ما عجزت عنه الديمقراطية الكلاسيكية، وتقليص الهوة الرقمية وهذا ما دأبت عليه الجزائر من خلال إدماج التكنولوجيات الجديدة في إدارة المؤسسات وتزويد القطاعات بشبكات داخلية متخصصة ومترابطة.

وفي هذا الصدد عملت الجزائر على إطلاق مشروع "الجزائر الالكترونية سنة "2013" والذي تضمن 12 محورا اهتمت جميعها بما سيحدثه إدخال وتعزيز استخدام

تكنولوجيات الاعلام والاتصال في الإدارات العمومية من تحول في الأساليب التنظيمية والأعمال الحكومية بشكل يعيد النظر في كيفية التسيير والتنظيم وتكييف الخدمة المقدمة للمواطنين.

كما وضعت الجزائر مشروع الرقمنة على رأس ألوياتها ضمن المخطط الخماسي 2015 – 2019 في سبيل توفير الشروط والظروف الضرورية للمساعدة على ازدهار صناعة واستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال سواء كان على مستوى قطاع المال والأعمال أو ما تعلق بالصعيد القانوني وذلك من أجل تسهيل وتخفيف الاجراءات الإدارية.

ما يمكن قوله أن المشاركة في الفضاء المعلوماتي والشبكات الالكترونية مكن الجزائريين من الممارسة السياسية القوية ، ويمكن التدليل على ذلك بثلاث نقاط أساسية هي: [1].

- **تعبئة الرأي العام:** تقوم الجماعات المنتشرة في الشبكات الاجتماعية بدور فعال في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية، فقد أضحت هذه الشبكات في الجزائر مجالا للدعوة إلى الاحتجاجات والتشجيع على الاضرابات، كما فتحت مجالا جديدا للدعايات الانتخابية والمنافسة الانتخابية خصوصا في الانتخابات الرئاسية في أفريل 2017، وفي الانتخابات الرئاسية 2019 والانتخابيات التشريعية 2021 أين شهدت لأول مرة نشاطا مكثفا لفئة الشباب على جميع الأصعدة.
- **ظهور المواطنة الافتراضية:** فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الأنترنت وارتبطت بحقوق وواجبات اجتماعية سياسية النشأة ففي ظل التوترات التي تعاني منها الدولة الوطنية وتقلص الحقوق السياسية في السياقات الواقعية، تتجلى في المجتمع الافتراضي المطالبة بالحقوق السياسية .
- **تفعيل دور المجتمع المدني:** هناك العديد من منظمات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب سياسية ونقابات، قد بنت قواعد في المجتمع الافتراضي، تروج من خلال الشبكات الاجتماعية الأفكار والسياسات التي تتبناها وقد استغلت بعض المنظمات بنجاح هذه الشبكات فهي استقطاب داعمين ومنخرطين جدد إلى صفوفها.

[1] سفيان ساسي، تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري، مقارنة سوسيولوجية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، في كتاب جماعي: مقاربات حول الهوية في المؤتمر الرقمي الأول للإنسانيات والعلوم الاجتماعية أوث 2015، ص 58 – 59.

الفرع الثالث: أهمية الديمقراطية الالكترونية في تعزيز الحوكمة المحلية التشاركية

عقب التطور الهائل لشبكة الانترنت وظهرت تكنولوجيا الاعلام والاتصال من شبكات التواصل والمواقع الالكترونية الاخبارية والتفاعلية، أصبح لدى الأفراد والجماعات فضاءات واسعة ومساحات حرة للتداول والنقاش في كافة الأمور المطروحة وفي مقدمتها القضايا السياسية، ومنحت الأقليات فرصة للتعبير عن آرائهم السياسية والفكرية بحرية بعيدا عن ضغوطات المجتمع والنظام السياسي ويمكن تبيان أهمية الديمقراطية الالكترونية في تخزين الحوكمة المحلية التشاركية في النقاط التالية:

- ✓ حاجة الديمقراطية التنشاركية إلى تقنيات تمكن من التشاور والحوار دون الحاجة لوجود سلطة لاتخاذ القرار [1].
- ✓ القضاء على الفجوة بين الحاكم والمحكوم وإعادة صياغة العلاقة بينهما، حيث يصبح الفرد عنصرا لديه لغة يتواصل بها في ظل الجدية والنقاش والصدق والالتزام من الهيئات المحلية والنية الصادقة في حل المشاكل والانشغالات المطروحة من خلال هذا التشاور والتشارك.
- ✓ إتاحة المناخ المناسب لتحفيز وتقوية المشاركة السياسية متمثلة في التسويق السياسي والحملات الانتخابية الالكترونية والانتخاب الالكتروني عبر شبكة الأنترنت والمشاركة في صنع السياسات العامة، وهذا بفضل دمج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات مع العمل السياسي.

[1] نشوى محمد عبد الحميد، مرجع سابق.

خلاصـة الفصـل الثانـي:

تقوم مقاربة الحوكمة المحلية التشاركية على فكرة إعادة توزيع الأدوار وتشكل العلاقات بين الفواعل والشركاء الأساسيين في عملية التنمية المحلية.

إن إدماج عنصر المشاركة بالحوكمة من شأنه أن يعزز من دورها ويرفع من فعاليتها وهذا ما أقرت به الأمم المتحدة وهيئاتها، من خلال إصدارها للتقرير الدولي حول التنمية سنة 2002، حيث يرتبط ظهور هذه المقاربة بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة أبرزها عولمة القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان، وكذا طغيان اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص وإيمانا منها بأهمية هذه المقاربة عملت الجزائر منذ 2011 على تكريس المبادئ التشاركية ومبادئ الحوكمة الرشيدة في مختلف قوانينها، حيث اقتحمت هذه المقاربة وتتبتها في قانوني البلدية والولاية لسنتي 2011 و 2012 على التوالي، ثم عززت ذلك في أكثر من مادة في دستور 2016، ودستور2020 كما عملت الحكومة سنة 2017 على اقتراح مشروع قانون للمصادقة عليه يتضمن ترقية الديمقراطية التشاركية ، إلا أن جهود الدولة في هذا المجال تبقى محتشمة بالمقارنة مع دول الجوار التي خطت خطوات كبيرة في دسترة هذه المقاربة وإصدار القوانين المتعلقة بها فيما يخص الممارسة العملية، خاصة في ظل وجود معيقات جدية تحول دون تجسيد هذا المبدأ عمليا، كضعف المشاركة العامة، وقلة المبادرات المحلية وضعف القيادات المحلية القادرة على مد جسور التواصل والشراكة بين الجمعيات والجماعات المحلية وكذا التعامل المناسباتي للدولة وهيئاتها مع الجمعيات بشأن إشراكها في الشأن المحلي.

لـذلك فـإن تفعيـل وتجسـيد هـذه المقاربـة التشـاركية فـي الجزائـر مرهـون بجملـة مـن التـدابير علـى الحكومـة والمجتمـع المـدني اتخاذهـا، إضـافة إلـى ضـرورة تحسـين التعـاون والتنسـيق بينهمـا، دون اغفـال التـدابير الإقتصـادية المتعلقـة بتشـجيع الإسـتثمار وتفعيـل دور القطـاع الخـاص كشـريك بنـاء ، وأخيـرا يجـب تبنـي الديمقراطيـة الالكترونيـة والحوكمـة المفتوحـة لمـا لهمـا مـن عظـيم الأثـر خاصـة فـي ظـل التحـولات العالمية المتسارعة .

خاتمة

خاتمة

في الختام يمكننا القول أن مقاربة الديمقراطية التشاركية قد أرست و أسست لشرعية كل الفواعل في تدبير الشأن المحلي ، فهي آلية لتحقيق نظام الحكم و تعزيز السياسات الحكومية ومن ثمارها التحاور وإيجاد الحلول للإختلافات و تقريب وجهات النظر سلميا ، وتحقيق الإندماج الوطني ، كما أنها طريقة للتقويم و التتبع و المراقبة الشعبية ، وهي عملية مهمة لترميم وإصلاح الديمقراطية التمثيلية ، وهي من أفضل الطرق والإستراتيجيات لإدارة وترشيد الشأن المحلي وتحقيق التنمية المطلوبة ، وتحقيق أكبر قدر من الرضا المجتمعي، لذلك تبنتها العديد من الدول ومنها الجزائر وذلك بشكل صريح في إطار أحكام الدستور لاسيما في الفقرة الثالثة من المادة 15 و التي تنص على أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية ، لكن من جانب التطبيق الفعلي فهي صعبة المنال ، لأنها تتطلب هيئات لها إرادة سياسية للتشارك و التنازل عن الصلاحيات وهو مالا نجده في التجربة الجزائرية ، نظرا لاعتبارات عدة أبرزها التخوف من المساس بمبدأ وحدة السلطة بسبب التنازل عن الصلاحيات ما يؤدي ربما إلى عواقب غير محمودة على النظام السياسي ، وهذا ما يفسر تعثر تطبيقها على أرض الواقع وعدم إستكمال كل البنى القانونية و التنظيمية المتعلقة بالممارسة الواقعية.

وباعتبار الحوكمة المحلية كآلية إصلاحية مهمة على المستوى المحلي فقد سعت الجزائر إلى تبنيها وهو ماتجسد في قانون البلدية 11-10، وقانون الولاية 12-07، من خلال مجموعة من المواد القانونية التي تحث على الشراكة المجتمعية الفاعلة بين جميع المعنيين بالشأن المحلي ودعم وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة و العدالة .

إن تطبيق مقاربة الحوكمة المحلية التشاركية التي تدمج مبادئ الحوكمة المحلية بعنصر المشاركة لتحقيق المزيد من الفعالية في الأداء على المستوى المحلى

يستلزم توفير البيئة القانونية والتشريعية المناسبة والإسراع بإصدار القوانين التنظيمية التي تضبط الممارسة الواقعية ، كما يحتاج إلى وجود إرادة سياسية قوية وصادقة لتبني الإنفتاح وإطلاق الحريات ووجود ثقافة سياسية تشاركية تعمل على إشراك الفرد و الجماعات في الشأن المحلي.

إن معالجة التحديات والمعوقات الكثيرة التي تحول دون تجسيد الخيار التشاركي خاصة ما يتعلق بالبيئة السياسية والإدارية كضعف المشاركة وقلة الإنخراط في العمل الحزبي و الجمعوي المحلي وغياب المبادرات المحلية ، إضافة إلى الحاجز النفسي بين المواطن والإدارة المحلية والنظر إلى الجمعيات كمنافس يعيق عمل المجالس المحلية يقتضي من السلطات المعنية الإسراع باعتماد التدابير التالية :

- ✓ تفعيل القوانين و التشريعات الخاصة بالإدارة المحلية والتي تعزز الديمقراطية التشاركية وتحديد الآليات التشاركية التي تتبناها الدولة وإصدار القوانين العضوية المتعلقة بتقديم العرائض والملتمسات و الميزانية التشاركية .
- ✓ تشجيع المجتمع المدني والمواطنين والقطاع الخاص على المشاركة في صنع السياسات المحلية ومراقبة تنفيذها .
- ✓ تبني الديمقراطية الإلكترونية كمقاربة لتفعيل الديمقراطية التشاركية ، عن طريق تعميم وتشجيع الإدارة الإلكترونية و استخدام وسائل الإتصال و التكنولوجيات الحديثة على المستوى المحلي وذلك بهدف تحسين الخدمات كما ونوعا في أقصر وقت وأفضل تكلفة ، وتشجيع التواصل الإلكتروني .
- ✓ تعزيز المبادرات المدنية ووضع الميزانيات بطرق تشاركية ، مما يسهل مشاركة المواطنين في القرارات والسياسات المحلية .
- ✓ تطوير الشراكة مع جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لاسيما المنظمات غير الحكومية و القطاع الخاص و أصحاب المصلحة

المعنيين، وتكوين تضامن مؤسسي يضمن إشراك الجميع في جهود التنمية المحلية.

- ✓ تسويق مفهوم المشاركة المجتمعية على المستوى الإعلامي والرفع من إحساس المواطنين بأهمية الشأن المحلي عبر استشارتهم و إعلامهم حول كافة الأمور التي يجب معالجتها بشكل جماعي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1/ المصادر:

- القرآن الكريم

2/ الكتب:

- خميس حزام والي: "إشكاليات الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
- سعيد بو الشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، ط 10
- سفيان ساسي، تكوين الهوية الرقمية للشباب الجزائري، مقارنة سوسيولوجية لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، في كتاب جماعي: مقاربات حول الهوية في المؤتمر الرقمي الأول للإنسانيات والعلوم الاجتماعية أوت 2015.
- عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية: 1980/ 1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2001
- عبد المالك رداوي، " دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، ورقة بحث قُدّمت في الملتقى الوطني الثاني حول: آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، الجزائر، 05-06 ماي 2009 .
- عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، القانون 12-07 مؤرخ في 12 فبراير سنة 2012، جسور للنشر الجزائر، 2012
- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، المدونات الالكترونية والمشاركة السياسية، دار العالم العربي، القاهرة، 2012

- قوي بوحنية، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدول المغاربية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع 2015
- ممدوح سالم، المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، ط1، الإسكندرية، د د ن، 2004
- ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة (الجزائر)، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)
- نزيه رعد، القانون الدستوري العام: المبادئ العامة والنظم السياسية، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، ط 2، 2008

3/ أطروحات الدكتوراه

- سليمة غزلان، " علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري "، أطروحة دكتوراه في الحقوق، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر، 2010
- شعبان فرج، " الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر 2000 – 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم والاتصال، قسم العلوم السياسية 2011 – 2012).
- شعبان فرج، " الحكم الراشد كمدخل لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر (دراسة حالة الجزائر 2000 – 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2011 / 2012 .
- هوشات رؤرف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر – دراسة حالة ولاية بومرداس – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (ل . م . د) في العلوم السياسية تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2017 – 2018

4/ رسائل الماجستير

- ابتسام قرقاح، "دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر، 1989، 2009، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
- حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الإداري، جامعة محمد بوضياف، سنة 2015.
- خيرة بن عبد العزيز، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد " أنموذج المنطقة العربية "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007، ص 29.
- زكرياء حريزي، " المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010
- شاهيناز روشاني، " الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة بسكرة 2014-2015.
- صافية بسعود، " الحوكمة المحلية في الجزائر نحو بناء قدرات الإدارة المحلية وتقليص الفساد، " (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم

العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة: تخصـص إدارة وحكامـة محليـة، جامعـة المسيلة، 2014/2013.

- عبـد اللطيـف بـاري،"المجتمـع المـدني العـالمي وتـأثيره علـى المجتمـع الجزائـري"، مـذكرة ماجسـتير فـي العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، جامعـة بـن يوسـف بـن خدة، الجزائر، 2007، ص 107.
- كميليـة زروقـي، " الحـق فـي الإعـلام الإداري "، رسـالة لنيـل شـهادة الماجسـتير، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة بومرداس، 2005
- محمد ولـد الشـيخ، " المشـاركة المدنيـة والسياسـية للمـواطن فـي الدولـة الديمقراطيـة "، مـذكرة نهايـة التكـوين لنيـل إجـازة الدولـة فـي الإدارة والتسـيير، المدرسـة الوطنيـة العليا للإدارة، الجزائر، 1988
- مليكـة بوجيـت، ظـاهرة المجتمـع المـدني فـي الجزائـر، دارسـة فـي الخلفيـات والتفـاعلات والأبعـاد، مـذكرة ماجسـتير فـي العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة، جامعة الجزائر، 1997 .
- ناديـة بونـورة، دور المجتمـع المـدني فـي صـنع وتنفيـذ وتقيـيم السياسـة العامـة، دراسـة حالـة الجزائـر (1989 – 2009) مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم السياسـية، فـرع سياسـات عامـة وحكومـة مقارنـة، جامعـة باتنـة، كليـة الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
- نبيـل دحماني،الديمقراطيـة كآليـة لتجسـيد الحكـم الراشـد فـي الجزائـر خـلال الفتـرة الممتـدة مـن 1999 – 2009، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 – 2011.

- وفاء معاوي،" الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر " (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، بقسم العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2009 /2010)
- يوسف زدام، دور الحكم الراشدي في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002 – 2007) رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر كلية العلوم والاتصال، قسم العلوم السياسية (2006 / 2007)

5/ مذكرات الماستر:

- عبد الكريم بالة، الطاهر بوطي، الديمقراطية التشاركية كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي السنة الجامعية 2017، 2018
- عيسو أمنة، الحكامة المحلية واصلاح الإدارة المحلية في الجزائر على ضوء ما جاء في قانون البلدية الجديد 10/11، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة مسيلة 2017.
- فارح رابح، دور الفواعل الجديدة في خلق الثورة داخل الجماعات المحلية – التشاركية أنموذجا – مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، تخصص إدارة محلية، السنة الجامعية 2019 – 2020

6/ المقالات

- الأخضر عزي وغانم جلطي: "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، مجلة الدراسات الاستراتيجية، عدد 21، مركز البصيرة، جانفي 2006.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية للكتاب 2012.

- بـاي أحمـد وهوشـات رؤوف، المقاربـة التشـاركية كـأداة لتفعيـل التنميـة المحليـة في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10،
- بـلال خروفـي، " الحوكمـة المحليـة ودورهـا فـي مكافحـة الفسـاد فـي المجـالس المحليـة، دراسـة حالـة الجزائـر، مـذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم السياسية، جامعة ورقلة، 2011 / 2012
- بـن حـدّة بـاديس، " آليـات تفعيـل الديمقراطيـة التشـاركية فـي عمـل الإدارة المحليـة "، المجلـة الجزائريـة للأمـن والتنميـة، جامعـة باتنـة 1، الحـاج لحضر، العدد العاشر، جانفي 2017.
- بـن حـدّة بـاديس، " دور الديمقراطيـة التشـاركية فـي تطـوير تسـيير الجماعـات المحليـة (دراسـة فـي المفهـوم والآليـات)، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية، جامعة العربي التبسّي، تبسّة، العدد الثالث عشر.
- بـن حـدة ياسـين، ديناميـات المقاربـة التشـاركية داخـل الإدارة المحليـة فـي ظـل الشـراكة مـع القطـاع الخـاص، مجلـة العلـوم القانونيـة والسياسـية، السـنة 2018، العدد 02.
- بوزيـد سـراغني، المجتمـع المـدني والديمقراطيـة التشـاركية كـآليتين لتحقيـق التنمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016
- بومـدين طاشـمة: " الحكـم الراشـد ومشـكلة بنـاء قـدرات الإدارة المحليـة " ورقـة مقدمـة فـي الملتقـى الـوطني حـول التحـولات السياسـية وإشـكالية التنميـة فـي الجزائر (واقع وتحديات)، جامعة الشلف، يومي 16-17 ديسمبر 2008
- جاسـم، عـلاء أحمـد حسـن " جاهزيـة الإدارة المحليـة لاعتمـاد الحوكمـة الالكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93، 2012.
- د. يوسـف بـن يـزة، وأ. فيصـل خميلـة، الديمقراطيـة التشـاركية كآليـة لتفعيـل الحوكمـة علـى المسـتوى المحلـي: مجلـة العلـوم الإنسـانية لجامعـة أم البـواقي، المجلد 6، العدد1، جوان 2019 .

- شريط الأمين، الديمقراطية التشاركية ... الأسس والآفاق: ندوة البرلمان- المجتمع المدني الديمقراطية- مجلة الوسيط، العدد 06 وزارة العلاقة مع البرلمان، 2012.
- شريط عابد وبن حاج جلول ياسين: دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، السنة 2015، العدد 10.
- صابر بلول، " التميكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجُهات الدولية والواقع "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2009 .
- صالح زياني، " تفعيل العمل الجمعوي: مكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية "، مجلة الفكر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 04 أفريل 2009
- صالح زياني، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 16، 2007.
- عبد الكريم هشام، " دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي "، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011
- عبد النور بن عنتر، الإستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي "المستقبل العربي"، عدد11، سنة 2001
- عبد الوهاب سمير، " الإدارة المحلية والبلديات "، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007
- عربي الأخضري، غانم حلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية، مجلة العلوم السياسية، العدد 25 نوفمبر 2008

- فضيل دليو، الزبائنية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية "المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 17، 2008.
- قصار الليل جلال و ناجي عبد النور، نحو تجسيد الحكامة المحلية التشاركية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبحاث، العدد5 0، أفريل 2018.
- لـزرق حبشـي، ياسـين بـن الحـاج جلـول، " المشـاركة الشـعبية وأثرهـا علـى السياسـات التنمويـة المحليـة (قـراءة فـي قـانون البلديـة والولايـة)، مجلـة البحـوث فـي الحقـوق والعلـوم السياسـية، العـدد 02، جامعـة تيـارت، أكتـوبر 2015.
- مجـدوب عبـد المـومن، لمـين همـاش، " الفواعـل الجديـدة فـي التنميـة المحليـة فـي الجزائر "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 8، جانفي 2016 .
- محمد عابـد الجـابري: " إشـكالية الديمقراطيـة والمجتمـع فـي الـوطن العربـي " المستقبل العربي، ع 167 (جانفي 1993)
- محمد عصـام أحمـد، حسـان ثابـت جاسـم، عـلاء أحمـد حسـن، " جاهزيـة الإدارات المحليـة لاعتمـاد الحوكمـة الالكترونيـة، مجلـة الادارة والاقتصـاد، العـدد 93، 2012.
- مسـعود البلـي، عبـد العزيـز عقاقبـة، " توزيـع السـلطة مـن منظـور السياسـات العامـة التشـاركية، مجلـة الباحـث للدراسـات الأكاديميـة، العـدد الخـامس، جامعـة باتنة، مارس، 2015.
- مصـباح السـيباني، " المشـاركة السياسـية للمـرأة العربيـة ومآلاتهـا المتعثـرة فـي الانتقـال الـديمقراطي الـراهن ؛ التجربـة التونسـية مثـالا، المجلـة العربيـة للعلـوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس، 2016.
- نـاجي عبـد النـور، الـدور التنمـوي للجماعـات المحليـة فـي ظـل الحوكمـة، الجزائر: مديرية النشر لجامعة باجي مختار عنابة، 2010.

- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، عدد3.
- ناصر الدين باقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 01، 2017.

7/ الملتقيات العلمية

- سميرة جيادي، " الحكامة الجيدة والتنمية المحلية "، مداخلة مقدمة خلال فعاليات اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، جامعة مولاي مكناس، المملكة المغربية 08 ماي 2010 .
- عمراني كربوسة: "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر: مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الذي نظمته كلية العلوم القانونية والادارية، جامعة حسيبة بن بوعل، الشلف، الموسم بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات يومي 17/16، ديسمبر 2008.
- فؤاد جدو، " المجموعات المحلية في الجزائريين متطلبات الحكم الراشد والتجارب الأجنبية "، الملتقى الوطني حول المجموعات الإقليمية وحتميات الحكم الراشد، الحقائق والآفاق، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان، ميرة بجاية، أيام 2 و 3 و 4 / 12 / 2008 .
- محمد الهيلوش، " التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة للحكامة المحلية الجيدة "، مداخلة مقدمة خلال فعاليات الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول المجتمع المدني والحكامة الترابية، المملكة المغربية ماي، 2011

8/ التقارير والورقات العلمية

- آنا جروكيفيتش وآخرون، تحسين أوضاع الحوكمة على مستوى الدولة، مركز المشروعات الدولية الخاصة ومنظمة النزاهة العالمية، 2012

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2002 .
- تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلّي، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، مكتب تونس، أريانة، تونس .
- سيباستيان لامي وآخرون، " الديمقراطية التشاركية في التنظيم المدني "، تقرير بحث نشر من طرف أكاديمية مجال والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، لبنان، 2009
- السيد عبد الله السيد مجيد العالي، " الشراكة المجتمعية في العمل البلدي " (ورقة بحث قدمت في مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحرين للمؤتمرات 26-27 مارس 2006)
- فريد برادشة " الحوكمة المحلية "، دروس السنة الأولى ماستر علوم سياسية، تخصص إدارة محلية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، على منصة موودل، السنة الجامعية 2020/2019.
- كريم حسن، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمَّها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 2006 .
- المدرسة الوطنية للإدارة، البلدية والتنمية المحلية، دراسة من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية، 2000 – 2001
- المدرسة الوطنية للإدارة، النشاط العمومي المحلي والتنمية المحلية المستدامة، دراسة حول الجانب النظري والواقع الجزائري، حلقة دراسية من إعداد طلبة السنة الرابعة، فرع إدارة محلية 2007.
- ناجي عبد النور، محاضرة في مقياس الحوكمة المحلية (ماستر إدارة حكومية وتنمية محلية)، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، السنة الجامعية 2015 – 2016.

- نادية عيشور، " العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة "، ورقة بحث قُدّمت في الملتقى الدولي حول: " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي "، سطيف، الجزائر 8-9 أفريل 2007
- نشوى محمد عبد الحميد، الديمقراطية الرقمية علاقتها بالديمقراطية التشاورية بالتطبيق على ثورة 25 يناير، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية بالعالم الغربي، نشر يوم: 2011/07/24

9/ القوانين

- القانون رقم: 10/11، المؤرخ في: 2011/06/22، المتعلق بالبلدية، ج. ر. ج. ج، عدد 37، مؤرخة في: 2012/07/03.
- القانون رقم: 01/16، المؤرخ في: 2016/03/06، المتضمن التعديل الدستوري، ج. ر. ج. ج، عدد 14، مؤرخة في: 2016/03/07.
- القانون رقم: 10/03، المؤرخ في: 2003/07/19، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- القانون رقم: 29/90، المؤرخ في: 1990/12/01، المتعلق التهيئة والتعمير، ج. ر، عدد 52، الصادرة في: 1990/12/02.
- القانون رقم: 06/06، المؤرخ في: 2006/02/20، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج. ر، عدد 15، الصادر في: 2006/03/12.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 48، المطبعة الرسمية المؤرخة بتاريخ 1995/11/03

10/ المواقع الالكترونية

- http://democracy–reporting.Org/wp–content/upload/2018/01.
- http://en.wikipedia.org/wiki/Governance#origin-of-the world.

- http://www.djaeairess.com/elmassa/25950
- http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?=268570.
- https:///www.maaal.com/archives/20181216.
- www.democrac/-Reporting,org

قائمة الملاحق

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ديسمبر 27
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي: جامعة محمد بوضياف المسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): طحي فارس الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 105850708 والصادرة بتاريخ 2017
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها:
المقاربة التشاركية لتعزيز الحوكمة المحلية في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: ...2021-06-30...

توقيع المعني (ة)